غنة الأزرق بين الْوَهَمِ وَالْحَقِيقَةِ

لكتبه:

أبو إبراهيم عمرو بن عبد الله

دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع

رقم الإيداع: ٢٠١٨/٢٥٦٤

الترقيم الدولي:

٩٨٧/٩٧٧:٤٧٦٢/٧٨ /٢

فرع القاهرة / ٣٣ شارع محمد عبده خلف الجامع الأزهر

فرع المنصورة / شارع الهادي ـ عزبة عقل

ت/ ٠٠٢٠١٠٠٧٨٦٨٩٨٣

Dar_Elollaa@Hotmail.Com

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾.

[آل عمران: ١٠٢]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أما بعد،،

فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد،،

فإن أولى ما يتقرب به إلى الله ﷻ، وتصرف إليه الهمم، وتستهلك فيه الأعمار كتاب الله ﷻ عملا وتلاوة وتجويدا وتحريرا وتعلما وتعليما وخدمة لأهله والعاملين به، ولا يشرف المرء إلا بقدر حظه منه، كيف لا وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إِنَّ للهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ مَنْ هُمْ؟، قَالَ: «**هُمْ أَهْلُ الْقُرْآنِ، أَهْلُ اللهِ وَخَاصَّتُهُ**» [رواه ابن ماجة وغيره من حديث أنس].

وفى الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ، وَهُوَ حَافِظٌ لَهُ مَعَ السَّفَرَةِ الكِرَامِ البَرَرَةِ، وَمَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ وَهُوَ يَتَعَاهَدُهُ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَدِيدٌ فَلَهُ أَجْرَانِ**».

وبعد فقد سألنى بعض أصحابى تحرير مسألة كثر الكلام فيها فى هذه الأيام، بل وما زال الكلام فيها بين أخذ ورد منذ قرون، وهى مسألة ثبوت الغنة فى النون والتنوين عند اللام والراء لورش عن نافع من طريق الأزرق عامة ومن طرق كتاب النشر عن الأزرق خاصة، واختلف فيها الناس بين مثبت وناف، وتكلم أئمة القرآن فيها قديما وحديثا، وأُلِّفَتْ فى ذلك الكتب، وانقسم أهل الأداء فيها من المتأخرين إلى فريقين، فريق يرى أن هذا الوجه غلط على الأزرق لا يصح القراءة به، ولا الأخذ به على المتعلمين، وفريق آخر يرى أن هذا الوجه عن الأزرق ثابت يقرأ به ويؤخذ به عنه، وعند أصحاب كل رأى أدلته وحججه، وسبب ذلك الاختلاف ما سيأتى ذكره من اختلاف النصوص الواردة فى هذه المسألة عن الأئمة المتقدمين ومن إطلاق ابن الجزري رحمه الله وغيره العبارة فى كتاب النشر فى القراءات العشر وغيره فيما يتعلق بهذه المسألة.

ومع ما تقدم ذكره فإنى رأيت أن هذه المسألة لم تأخذ حقها من التحرير ما ينبغى لها، وأسقط الذين كتبوا فيها وألفوا من الفريقين أدلة وإيرادات لم يتعرضوا لها بالنظر والتدقيق مع أهمية هذه الأدلة وتلك الإيرادات وتأثيرها على إثبات الغنة للأزرق عند اللام والراء أو نفيها، وإن كان كل فريق اجتهد وسعه بحسب ما وقع عنده من الأصول وبحسب ما وصل إليه من الأدلة وبحسب ما فتح الله عليه من النظر فيها، ونحتسب لهم جميعا الأجر فى ذلك

مصداقا لقوله ﷺ: «**إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**» [رواه البخاري ومسلم من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه].

فاستخرت الله تعالى واستعنته على تحرير هذه المسألة وكتابة هذه الرسالة فى هذا الموضوع على قلة بضاعتى وضعف قوتى وعجزى وتقصيرى، وَقَوَّى عزمى على ذلك أنى اطلعت على تأليف لبعض أساتذتنا الفضلاء من المعاصرين سماه "**غنة الأزرق بين النفى والإثبات**"، ورأيته قد انتصر فيه لمذهب الآخذين بالغنة فى النون والتنوين عند اللام والراء من طريق الأزرق عن ورش، كذلك رأيته شدَّد النكير على الإزميري والمتولى ومن تبعهما ووصفهما بالتناقض والاضطراب وقلب الحقائق، ورأيت أنه قد فاته اعتبار الكثير من الأدلة الواردة فى هذه المسألة، ولم يستوف أوجه النظر فيها، كذلك لم يعتبر شبهات المخالفين ولا أجاب عنها، وكنت قبل ذلك قد علقت على هذه المسألة فى تحقيقى لكتاب الكامل منذ سنوات، وأشرت إلى الصواب فيها إن شاء الله باختصار وبحسب ما اتسع المقام عند ورودها فى ذلك الكتاب فى باب الغنة فى النون الساكنة والتنوين [انظر الكامل بتحقيقنا ١/ ٦٩٤].

وسميت هذه الرسالة: "**غنة الأزرق بين الوهم والحقيقة**"، وبدأتها بذكر أقوال الأئمة ومذاهبهم فى هذه المسألة مبتدئا بالإمام شمس الدين محمد ابن الجزري رحمه الله مؤرخا للمسألة بالتسلسل الزمني منذ زمانه رحمه الله إلى يومنا هذا فيما يتعلق بالغنة عند اللام والراء لورش من طريق الأزرق خاصة، وذكرت نصوص أئمة القراءة الذين كانت عباراتهم مطلقة محتملة، والذين أخذوا بالغنة للأزرق ونصوا عليها صراحة من طريقه، والذين منعوا من الأخذ بها ونفوا ورودها عنه صراحة.

ثم أتبعت ذلك بذكر النصوص الورادرة فى المسألة عن أهل الأداء قبل زمان ابن الجزري وخاصة كتاب الكامل للهذلي، ولأنه الكتاب الذى دار حول عبارته الجدل بشأن هذه المسالة، وتناولت هذا النص بالتحقيق والتدقيق وتتبع الطرق التى أسند منها أبو القاسم الهذلي صاحب الكامل طريق الأزرق عن ورش، واعتبرت حال الرواة، وكذا اعتبرت المتابعات والشواهد على هذه المسألة كما سيأتى بيانه، وتناولت ذلك كله بالتعليق عليه، ليتبين القارئ هل وردت الغنة عن الأزرق بإسناد صحيح أو ضعيف فى شيء هذه الطرق، ومكان ورودها، ومدى صحة النص الوارد فى ذلك، وهل كان ابن الجزري رحمه الله يأخذ على أصحابه بالغنة عند اللام والراء عن الأزرق ذاكرا الأدلة على ذلك كله.

ثم أتبعت ذلك بالرد على الرسالة المذكورة -أعنى ما تقدم ذكره عن بعض الفضلاء المعاصرين فى مسألة ثبوت الغنة عن الأزرق- وعقبت على بعض ما ورد فيها ناقلا نصوص صاحب الرسالة كما أورده فى تأليفه ذاك، والله الموفق وهو يهدى السبيل.

ثم ختمت هذه الرسالة بخلاصة نتيجة هذا البحث.

والله العظيم أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم وأن يوفقنى إلى الصواب فيه وأن يشرح صدرى وصدر قارئه لنور الحق وأن ينأى بنا عن مواضع الزلل والوهم، وهو حسبى ونعم الوكيل.

كتبه

أبو إبراهيم عمرو بن عبد الله

القاهرة فى جمادى الأول سنة ١٤٣٩

ذكر أقوال أهل العلم ومذاهبهم من زمان ابن الجزري إلى يومنا هذا فى الغنة عند اللام والراء.

الحمد لله والصلاة والسلام على خير الهداة المبعوث رحمة للعالمين،

وبعد:

فإنه قد أشكل على كثير من أئمة الأداء فضلا عن طلبة العلم بعد الإمام أبى الخير محمد ابن الجزري رحمه الله تعالى مسألة ورود الغنة فى النون الساكنة والتنوين عند ملاقاتها اللام والراء من طريق يوسف بن عمرو بن يسار الأزرق عن عثمان بن سعيد المعروف بورش فى روايته عن نافع بن أبى نعيم الإمام المدني، وسبب ذلك هو الإطلاق فى عبارة الإمام ابن الجزري ﵀ عند ورود هذه المسألة فى كتبه، فقال ﵀ فى كتاب النشر ٢/ ٢٣: "وَأَمَّا الْحُكْمُ الثَّانِي -وَهُوَ الْإِدْغَامُ- فَإِنَّهُ يَأْتِي عِنْدَ سِتَّةِ أَحْرُفٍ أَيْضًا وَهِيَ حُرُوفُ "يَرْمِلُونَ" مِنْهَا حَرْفَانِ بِلَا غُنَّةٍ وَهُمَا اللَّامُ وَالرَّاءُ نَحْو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾، ﴿ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾: هَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ وَالْجِلَّةِ مِنْ أَئِمَّةِ التَّجْوِيدِ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْأَمْصَارِ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرِ الْمَغَارِبَةُ قَاطِبَةً وَكَثِيرٌ مِنْ غَيْرِهِمْ سِوَاهُ كَصَاحِبِ التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَالْعُنْوَانِ، وَالْكَافِي، وَالْهَادِي، وَالتَّبْصِرَةِ، وَالْهِدَايَةِ، وَتَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ وَالتَّجْرِيدِ، وَالتَّذْكِرَةِ، وَغَيْرِهِمْ. وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى الْإِدْغَامِ مَعَ إِبْقَاءِ الْغُنَّةِ، **وَرَوَوْا ذَلِكَ عَنْ أَكْثَرِ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ كَنَافِعٍ**، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ، وَعَاصِمٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَيَعْقُوبَ، وَغَيْرِهِمْ.

(١) **وَهِيَ رِوَايَةُ أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ نَافِعٍ**، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَبُو طَاهِرِ ابْنُ سِوَارٍ فِي الْمُسْتَنِيرِ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ عَنْهُ، وَقَالَ فِيهِ: "وَخَيَّرَ الطَّبَرِيُّ عَنْ قَالُونَ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ"، قَالَ: وَذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ الْخَيَّاطُ عَنِ السُّوسِيِّ وَأَبِي زَيْدٍ كَذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: وَقَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ عَنْ حَمَّادٍ وَالنَّقَّاشِ بِتَبْقِيَةِ الْغُنَّةِ أَيْضًا.

(٢) وَرَوَاهُ أَبُو الْعِزِّ فِي إِرْشَادِهِ عَنِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، وَزَادَ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ ابْنِ حَبَشٍ عَنِ السُّوسِيِّ، وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ قَالُونَ، وَعَنْ نَظِيفٍ عَنْ قُنْبُلٍ.

(٣) وَرَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ فِي غَايَتِهِ عَنْ عِيسَى بْنِ وَرْدَانَ، وَعَنِ السُّوسِيِّ، وَعَنِ الْمُسَيَّبِيِّ عَنْ نَافِعٍ، وَعَنِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنِ الْيَزِيدِيِّ، وَانْفَرَدَ بِتَبْقِيَةِ الْغُنَّةِ عَنِ الصُّورِيِّ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ فِي الرَّاءِ خَاصَّةً.

(٤) **وَأَطْلَقَ ابْنُ مِهْرَانَ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَحَمْزَةَ، وَالْكِسَائِيِّ، وَخَلَفٍ، وَقَالَ: إِنَّ الصَّحِيحَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو إِظْهَارُ الْغُنَّةِ.**

(٥) وَرَوَاهُ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ عَنِ الْمُطَّوِّعِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عِنْدَ الرَّاءِ، وَعَنِ الشَّنَبُوذِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فِيهِمَا بِوَجْهَيْنِ، قَالَ وَقَرَأْتُ عَلَى شَيْخِنَا الشَّرِيفِ بِالتَّبْقِيَةِ فِيهِمَا عِنْدَهُمَا، قَالَ: وَخَيَّرَ الْبَزِّيُّ بَيْنَ الْإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ فِيهِمَا عِنْدَهُمَا. قَالَ: وَبِالْوَجْهَيْنِ قَرَأْتُ.

(٦) وَرَوَاهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ فِي الْكَامِلِ عَنْ غَيْرِ حَمْزَةَ وَالْكِسَائِيِّ، وَخَلَفٍ، وَهِشَامٍ، وَعَنْ غَيْرِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، **وَعَنْ وَرْشٍ غَيْرَ الْأَزْرَقِ.**

(٧) وَذَكَرَهُ أَبُو الْفَضْلِ الْخُزَاعِيُّ فِي الْمُنْتَهَى عَنِ ابْنِ حَبَشٍ عَنِ السُّوسِيِّ، وَعَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَنْ قُنْبُلٍ، وَعَنْ حَفْصٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ زَرْعَانَ، وَعَنِ الْحُلْوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ، وَعَنِ الصُّورِيِّ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ.

(٨) وَذَكَرَهُ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ عَنْ قُنْبُلٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنَبُوذَ فِي اللَّامِ خَاصَّةً، وَعَنِ الزَّيْنَبِيِّ عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ عَنِ الْبَزِّيِّ، وَقُنْبُلٍ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ، وَعَنِ ابْنِ عَوْنٍ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ عَنْ قَالُونَ، وَعَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ وَرْشٍ، وَعَنِ الشَّمُّونِيِّ عَنِ الْأَعْشَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبَّادٍ عَنْ هِشَامٍ.

(٩) وَرَوَاهُ الْأَهْوَازِيُّ فِي وَجِيزِهِ عَنْ رَوْحٍ.

قُلْتُ: وَقَدْ وَرَدَتِ الْغُنَّةُ مَعَ اللَّامِ وَالرَّاءِ عَنْ كُلٍّ مِنَ الْقُرَّاءِ **وَصَحَّتْ مِنْ طَرِيقِ كِتَابِنَا نَصًّا وَأَدَاءً عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ** وَالشَّامِ وَالْبَصْرَةِ وَحَفْصٍ. وَقَرَأْتُ بِهَا مِنْ رِوَايَةِ قَالُونَ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَهِشَامٍ، وَعِيسَى بْنِ وَرْدَانَ، وَرَوْحٍ، وَغَيْرِهِمْ" (اهـ).

وكذا أطلق ﷺ العبارة فى تقريب النشر وفى منظومته المسماة طيبة النشر فقال ﷺ فى التقريب صـ ٨٥: "وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى الْإِدْغَامِ مَعَ تَبْقِيَةِ الْغُنَّةِ، وَرَوَوْا ذَلِكَ عَنْ أَكْثَرِ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ كَنَافِعٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ، وَعَاصِمٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَيَعْقُوبَ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ رِوَايَةُ أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ نَافِعٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ، وَقد صَحَّتْ عندنا مِنْ طُرُقِ كِتَابِنَا عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْبَصْرَةِ وَحَفْصٍ. وَقَرَأْتُ بِهَا مِنْ رِوَايَةِ قَالُونَ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَهِشَامٍ، وابْنِ وَرْدَانَ، وَرَوْحٍ، وَغَيْرِهِمْ".

وقال فى طيبة النشر:

وَأَدْغِمْ بِلاَ غُنَّةٍ فِى لاَمٍ وَرَا وَهىَ لِغَيْرِ (صُحْبَةٍ) أَيْضًا تُرَى

وتابعه على هذا الإطلاق ابنه أبو بكر أحمد بن محمد بن الجزري فى شرحه على الطيبة ١١٤ فقال: "

وأدغم بلا غنّة في لام ورا وهي لغير (صحبة) أيضا ترى

قال: وهذا هو الحكم الثالث وهو الإدغام: أي تدغم النون الساكنة والتنوين في اللام والراء نحو ﴿فَإِن لَّمْ﴾، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾، ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾: قوله: (بلا غنة) وإنما لم ينون (بلا غنة) لضرورة الشعر، عامله معاملة ما لا ينصرف على القاعدة قوله: (وهي لغير صحبة) أي والغنة عند اللام والراء تجوز لغير صحبة، يعني أنها وردت عن **نافع** وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب وحفص".

وكذا تابعه على هذا الإطلاق تلميذه أبو القاسم النويري فى شرحه على المنظومة المذكورة فقال رحمه الله صـ ١/ ٥٥٦: "أى: يجب إدغام التنوين والنون الساكنة فى اللام والراء ولا غنة فيهما عند الجمهور، وعليه العمل عند أئمة الأمصار.

وذهب كثير من أهل الأداء إلى الإدغام مع بقاء الغنة، ورووه عن أكثر أئمة القراء **كنافع** وابن كثير وأبى عمرو وابن عامر وعاصم وأبى جعفر ويعقوب.

قال الناظم: قد وردت الغنة وصحت من طرق كتابنا عن **أهل الحجاز**، والشام، والبصرة، وحفص، وهذا معنى قوله: (وهى لغير صحبة أيضا ترى)".

وقال الشيخ أحمد بن أحمد الطيبي المتوفى سنة ٩٧٩ فى كتابه التنوير فيما زاده فى النشر على الحرز والتيسير البيت رقم ١٦٠:

وَقَدْ جَاءَتِ الْغُنَّةُ فِى لاَمٍ وَرَا لِغَيْرِ صُحْبَةٍ وَلاَ فِى الْيَا تَرَى

وقال شهاب الدين أحمد بن عبد الغني البنا الدمياطي المتوفى سنة ١١١٧ فى كتابه إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر صـ ١٦٨: "وإدغام التنوين في لام ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ بغير غنة إلا ما ذهب إليه كثير من أهل الأداء من إبقاء الغنة في ذلك، وفي النون عند اللام والراء والتنوين عند الراء نحو: ﴿مَن لَّهُ﴾، ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾، ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ورووه عن نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص وكذا أبو جعفر ويعقوب".

فقول ابن الجزري رحمه الله: "وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى الْإِدْغَامِ مَعَ إِبْقَاءِ الْغُنَّةِ، وَرَوَوْا ذَلِكَ عَنْ أَكْثَرِ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ كَنَافِعٍ..."، وقوله: "وَهِيَ رِوَايَةُ أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ نَافِعٍ..."، وقوله: "وَصَحَّتْ مِنْ طَرِيقِ كُتَّابِنَا نَصًّا وَأَدَاءً عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ...". كل هذا إطلاق، ظاهره دخول الأزرق عن ورش فيمن روى الغنة، وقوله بعد ذلك: "وَقَرَأْتُ بِهَا مِنْ رِوَايَةِ قَالُونَ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَهِشَامٍ، وَعِيسَى بْنِ وَرْدَانَ، وَرَوْحٍ، وَغَيْرِهِمْ"، ظاهره التخصيص، وأنه قرأ بتيقية الغنة من هذه الروايات المذكورة أداءا، يعنى من رواية قالون وابن كثير وهشام وابن وردان وروح دون غيرها مما أسنده فى كتابه من الروايات، وقوله: "وغيرهم" أراد به ممن لم يسند رواياتهم فى كتابه، كما بينه الإمام المتولى رحمه الله فى الشهاب الثاقب صـ ١٠٠، ولا يمكن أن يكون مراده ورشا وأبا عمرو وابن ذكوان وابن جماز ورويس، وإلا لما كان لهذا التخصيص بعد العموم فائدة.

ومعنى كلامه رحمه الله أن الذين أسند القراءة من طريقهم ثلاثة أقسام بالنسبة إلى إثبات الغنة وعدمها:

الأول: قسم لم تثبت عنهم الغنة على شرطه فى كتابه، وهم الكوفيون غير حفص.

الثانى: قسم ثبتت عنهم الغنة على شرطه نصا وَقَرَأَ بها من طريقهم أداءا، وهم: قالون وابن كثير وهشام وابن وردان وروح.

الثالث: قسم ثبتت عنهم الغنة على شرطه نصا، ولم يقرأ بها من طريقهم أداءا، وهم الباقون، أعنى ورشا وأبا عمرو وابن ذكوان وابن جماز ورويسا.

فهذا الذى يظهر من كلامه ﵀ وينبغى أن يحمل عليه كلامه دون غيره كما ذكره الإمام المتولى ﵀ فى الموضع المذكور آنفا.

وليس معنى قولنا أنه لم يقرأ به أداءا عن المذكورين أنه لا تصح القراءة بها من طريقه كما قد يتوهمه البعض، فإن ذلك ونحوه مما تتحمله الإجازة ولا يضر عدم التلاوة بها، وتصح القراءة بها من طريقه، وكذا سائر ما كان نحوه، وليس هذا انقطاعا فى الإسناد كما يذكره البعض، أو يكون سببا فى أن يُحْكَمُ على هذا الوجه بالشذوذ أو نحو ذلك، ومحل بيان هذا فى غير هذا الموضع إن شاء الله تعالى.

والحاصل أن فى كلامه ﵀ إطلاقا فى ذكر الغنة من رواية ورش، فهل ثبتت الغنة عنه من طريق الأزرق أم لم تثبت، وسواءا من طريق كتاب النشر أو غيره؟، وهل أراد ابن الجزري ﵀ إدخال الأزرق فى رواة الغنة؟، وهل يؤخذ بها من طريقه؟، وهل أقرأ أصحابه بهذا الوجه؟، وهل للآخذين بها حجة ومستند وأصل يعتمد عليه فى إثباتها له؟، ومن أى طريق يؤخذ بها إن صحت؟، وما حجة المانعين لها من طريق الأزرق؟، وما هو القول الراجح فى هذه المسألة؟.

ستأتى الإجابة عن هذه الأسئلة فى الصفحات القليلة القادمة إن شاء الله تعالى.

ونبدأ أولا بذكر مذهب الذين أثبتوا الغنة من طريق الأزرق عن ورش صراحة فنقول:

أول من نعلمه ذكر هذه المسألة مصرحا بها ونص على الأخذ بالغنة عند اللام والراء للأزرق عن ورش هو الشيخ علي بن سليمان المنصوري المتوفى سنة ١١٣٤ هـ، فقال رحمه الله فى كتابه تحرير الطرق والروايات صـ٣٩ (مخطوط ٦): "قوله تعالى: ﴿فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ..﴾ الآية: يحتمل تخصيص وجه الغنة بترقيق الراء" (اهـ).

وقال صـ ٤٠ (مخطوط ٧، ٨): "قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ..﴾ الآية إلى آخره: يحتمل تخصيص وجه الغنة للأزرق بالطويل فى البدل من الكامل مع توسيط ﴿شَيْءٍ﴾ والفتح والإمالة، وقد ذكر الجعبري أن قصر البدل عليه العراقيون، وذكر فى النشر أن الغنة فى اللام والراء فى رواية أبى الفرج النهرواني عن نافع لابن سوار من المستنير، قال ابن الباذش فى الإقناع: قال الأهوازي: الرواية عن نافع وعاصم وابن عامر فى قول أهل العراق عنهم إظهار الغنة عند الراء واللام"، فعلى هذا يأتى وجه الغنة على القصر أيضا" (اهـ).

وتابعه على ذلك الناس، فقال الشيخ العلامة إبراهيم العبيدي فى كتابه التحارير المنتخبة صـ٧: "ثم اعلم أن الغنة تمتنع مع الإدغام الكبير لأبى عمرو ويعقوب، وعلى وجه المد المنفصل للأصبهاني، وعلى قصره لحفص، وعلى توسط البدل للأزرق، وعلى تفخيم الراء المضمومة له".

وقال صـ ١٢ : "قوله تعالى: ﴿فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ..﴾: للأزرق: يختص وجه الغنة بترقيق الراء، فالمقروء به ثلاثة أوجه، والممتنع واحد، وهو تفخيم الراء على الغنة" (اهـ).

وقال العلامة مصطفى بن علي بن عمر الميهي (كان حيا سنة ١٢٢٩) فى كتابه فتح الكريم الرحمن فى تحرير أوجه القرآن: " ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣]: فيه للأزرق عشرة أوجه: قصر البدل مع الغنة وعدمها وثلاثة العارض عليها، ثم توسط البدل مع عدم الغنة ومد العارض فتوسطه، ثم مدهما مع الغنة وعدمها".

وقال العلامة محمد بن محمد بن خليل المعروف بالطباخ (كان حيا ١٢٥٠) فى نظمه هبة المنان فى مشكلات أوجه القرآن صـ ٧٢ فى باب ذكر قواعد كلية البيت ٣٨، ٣٩:

مَا غَنَّ الأَصْبَهَانِيُّ فِي لاَمٍ وَرَا ... إِنْ مَدَّ ذَا فَصْلٍ وَحَفْصٌ قَصَرَا

كَالسَّكْتِ وَالأَزْرَقُ إِنْ فَخَّمَ ضَمَّ رَا أَوْ يُوَسِّطْ بَدَلاً وَشَيْء أَتَمّ

وقال ﷺ فى شرحه فتح العلي الرحمن شرح هبة المنان:

ففى قوله تعالى: ﴿فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾: عدم الغنة مع التفخيم والترقيق، والغنة مع الترقيق فقط.

وفى قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾: قصر البدل ومده مع الوجهين، وتوسطه مع عدمها.

وفى قولـه: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾: عـدم الغنـة مـع توسـط ﴿شَيۡـٔٗا﴾ ومدها، والغنة مع التوسط فقط.

وقال الشيخ عثمان بن راضى السنطاوي (كـان حيـا سـنة ١٣٢٠) فى نظمه النفائس المطرِّبة صـ ١٤:

..... وَعَنْ أَزْرَقٍ إِنْ مَدّ شَيْئًا مُطَوِّلاَ

فَغُنَّتُـهُ امْـنَعَنْ وَإِنْ وَسَّـطَ الْبَـدَلْ وَتَفْخَـيمَ ضَـمِّ الـرَّاءِ أَيْـضًا كَـذَا

وقـال العلامـة محمـد بـن عبـد الـرحمن الخليجي المتـوفى سـنة ١٣٨٩ فى منظومته فى التحريرات وفى شرحه مقرب التحرير للنشر والتحبير:

وغنـــــة الـــــلام وراء امنعـــــا لأزرق إن مـــــد شـــــيئا ومعـــــا تفخيم راء ضمت وتوسيط البدل...

قال: وتمتنع الغنة فى اللام والراء للأزرق عن ورش فى ثلاثة أحوال:

الأول: عند مد ﴿شَيۡءٖ﴾ فله مع توسط ﴿شَيۡءٖ﴾ الغنة وعدمها، وله مع مده عدمها، كآية ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾.

الثانى: منعها مع تفخيم الراء المضمومة، ففى قوله تعالى: ﴿ظُلُمَٰتٞ لَّا يُبۡصِرُونَ﴾: عدم الغنة مع التفخيم والترقيق، والغنة مع الترقيق لا غير.

الثالث: منعها عند توسط البدل، ففى قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡ﴾: قصر البدل مع الغنة وعدمها، ثم توسطه مع عدمها.

وغير هؤلاء أيضا يثبتون الغنة للأزرق كسالم النبتيتي شيخ الميهي، وعبد الـرحمن الأجهـوري شـيخ العبيـدي، والإبيـاري، ومـصطفى الْفَـشْنِيّ وغيـرهم طوائف، والإمام محمد بن أحمد المتولى أول أمره.

وجميع هؤلاء اعتمدوا فى تحريراتهم وفيما ذكروه على إطلاق صاحب النشر العبارة فى ثبوت الغنة عن نافع من روايتيه، وكون دخول طريق الأزرق فى هذا الإطلاق محتملا فى كلامه دون الرجوع إلى الكتب التى أسند منها ابن الجزري طريق الأزرق.

وكان فى المائة الثانية عشرة وغير بعيد من زمن المنصوري العلامة مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري الأصل نزيل مصر المتوفى بها سنة ١١٥٦، فلم يرتض ﷺ طريقة المنصوري فى تحريراته والاعتماد على ظاهر عبارة صاحب النشر، وعزم على تحرير النشر بالرجوع إلى أصوله، فنظر ﷺ فيما وقع له من كتب القراءات التى أسند منها ابن الجزري ﷺ طرق القراءة، وألف فى ذلك إتحاف البررة فيما سكت عنه نشر العشرة، وعمدة العرفان فى تحرير أوجه القرآن، وبدائع البرهان على عمدة العرفان، وغير ذلك، وقال فيما يتعلق بمسألتنا هذه فى كتابه إتحاف البررة ٥٣: "وليس فى **الغاية لابن مهران**، ولا فى المبهج، ولا فى غاية الاختصار لأبى العلاء طريق الأزرق عن ورش".

وذلك أن عبارة ابن الجزري السابقة عن ابن مهران: "**وَأَطْلَقَ ابْنُ مِهْرَانَ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَحَمْزَةَ، وَالْكِسَائِيِّ، وَخَلَفٍ، وَقَالَ: إِنَّ الصَّحِيحَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو إِظْهَارُ الْغُنَّةِ**" ربما توهم أن الغنة قد وردت عنده من طريق الأزرق، فبَيَّنَ ﷺ أنه ليس الأمر كذلك، وأن ابن مهران لم يسند طريق الأزرق فى كتابه.

وقال الإزميري ﷺ فى بدائع البرهان صـ ١٢: "وتمتنع الغنة للأزرق مطلقا، وذكر الشيخ –يعنى المنصوري– الغنة من الكامل للأزرق ولم يذكر للأصبهاني،

وهو خطأ فاحش، وذكر أيضا الغنة للأزرق من المستنير، وهو خلط طريق بطريق، لأن طريق الأزرق من المستنير ليست من طريق الطيبة، ولو كانت من طريق الطيبة لذكره فى بحث الطرق فى النشر الكبير، وأيضا الغنة من المستنير من طريق النهرواني فقط عن قراءة ابن سوار على أبى علي العطار عنه، ولم يكن فى المستنير طريق النهرواني فى طريق الأزرق، بل فى طريق الأصبهاني ورواية قالون فقط، ولم يقرأ ابن سوار على أبى العطار طريق الأزرق، فعلم من ذلك أنه لا غنة للأزرق فى المستنير أصلا".

وقال صـ ٢١: "وتقدم توهمه –يعنى المنصوري– فى ذكر الغنة من الكامل للأزرق دون الأصبهاني، وأما الأزرق عن ورش فلا غنة له أصلا".

وقال صـ ٤٩: "وقد عرفت أنه ليس له –يعنى الأزرق– الغنة فى نحو ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾".

ولم يتابع الناس الإزميري على هذا متابعتهم للمنصوري، بل بقى أكثر أهل الأداء يثبتون الغنة للأزرق اعتمادا على ما حرره المنصوري غير ما كان من بعض تلامذة الإزميري كالسيد هاشم بن محمد المغربي المتوفى بعد ١١٧٩ فى كتابه تمرين الطلبة البررة الخيرة فى وجوه قراءة الأئمة العشرة فقال ﷺ صـ ٧ من المخطوط تبعا لشيخه: "أما الأزرق فلا غنة له أصلا" (اهـ). وأكثر أهل الأداء بعد على إثباتها للأزرق.

وسار على هذا أيضا –يعنى إثبات الغنة عند اللام والراء للأزرق– الإمام محمد بن أحمد المتولى –المتوفى سنة ١٣١٣– فى تحريراته فى أول أمره، حتى اطَّلع على كتاب بدائع البرهان للأزميري وما فيه من التحرير لهذه المسألة

وغيرها وذكره امتناع الغنة للأزرق عن ورش من طريق النشر، فرأى ﷺ أن هذا هو الصواب وأنه الذى لا يجب أن يؤخذ بخلافه من الطريق المذكور، فألف ﷺ رسالته فى هذه المسالة وسماها: البرهان الأصدق والصراط المحقق فى منع الغنة للأزرق فقال ﷺ صـ ٤٧: "اعلم وفقنى الله وإياك لمرضاته أنى قرأت القرآن العظيم كله بالغنة فى النون الساكنة والتنوين عند ملاقاتها اللام والراء لورش من طريق الزرق عند قصر البدل ومده دون توسطه، وعند توسط شيء دون مده، وعند ترقيق الراء المضمومة دون تفخيمها اعتمادا على ما وقع فى كلام بعضهم واشتهر".

قال: "ثم إنى وقفت على كتاب بدائع البرهان للأستاذ العلامة الشيخ مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الإزميري رحمه الله تعالى فوجدت فيه ما هذا نصه: "وتمتنع الغنة للأزرق مطلقا، وذكر الشيخ –يعنى المنصوري الغنة من الكامل.....الخ" كما تقدم من كلام الإزميري.

ثم قال ﷺ صـ ٥٠: "وقد تتبعت كلام النشر فى أحكام النون الساكنة والتنوين فلم أجدها وردت عن الأزرق فى طريق من الطرق التى قدمها فى بحث الطرق، وهذه نبذة جمعتها من النشر فى ذكر الطرق على سبيل الإجمال، وفى حكم النون الساكنة والتنوين عند اللام والراء مع بيان المراد من كلامه بتوفيق الله تعالى".

قال: "أما طرقه فهى ترجع إلى الشاطبية، والتيسير، وقراءة الداني على خلف بن إبراهيم، والهداية والمجتبى، والكامل، وقراءة الداني على أبى الفتح، والتجريد، وتلخيص العبارات، وطريق أبى معشر – فى غير التلخيص–، وطريق طاهر بن غلبون من طريق الداني، والتذكرة، والعنوان، والكافى، والتبصرة، وإرشاد أبي الطيّب.

ثم قال صـ ٥٣: "وأما حكم النون الساكنة والتنوين مع اللام والراء فقال فى النشر: "وَأَمَّا الْحُكْمُ الثَّانِي -وَهُوَ الْإِدْغَامُ- فَإِنَّهُ يَأْتِي عِنْدَ سِتَّةِ أَحْرُفٍ أَيْضًا وَهِيَ حُرُوفُ "يَرْمِلُونَ " مِنْهَا حَرْفَانِ بِلَا غُنَّةٍ وَهُمَا اللَّامُ وَالرَّاءُ نَحْوَ ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، ﴿مِن رَّبِّهِمْ ﴾، ﴿ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ﴾: هَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ وَالْجِلَّةِ مِنْ أَئِمَّةِ التَّجْوِيدِ وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْأَمْصَارِ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرِ الْمَغَارِبَةُ قَاطِبَةً وَكَثِيرٌ مِنْ غَيْرِهِمْ سِوَاهُ كَصَاحِبِ التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَالْعُنْوَانِ، وَالْكَافِي، وَالْهَادِي، وَالتَّبْصِرَةِ، وَالْهِدَايَةِ، وَتَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ وَالتَّجْرِيدِ، وَالتَّذْكِرَةِ، وَغَيْرِهِمْ".

ثم قال المتولى رحمه الله: "كل هذه الكتب فى طريق الأزرق إلا الهادى، وما بقى من طرقه لم يذكر منه شيئا فى أصحاب الغنة سوى الكامل فإنه ذكر منه الغنة لورش من غير طريق الأزرق".

قال: "ثم بَيَّنَ الآخذين بالغنة من غير الجمهور بقوله: "وذهب كثير من أهل الأداء إلى الإدغام مع إبقاء الغنة...."، ونَقَلَ عنه ما تقدم ذكره من الآخذين بالغنة.

ثم قال صـ ٥٩: "أما المستنير وغاية ابن مهران والمبهج فليست فى طرق الأزرق، وأما غيرها من الكتب التى ذكر منها الغنة فهى فيها لجماعة مخصوصين، وليس فيهم الأزرق، فظهر من ذلك أنه لا غنة للأزرق فى طريق من الطرق.

قال: "وقوله بعد ذلك: "وَصَحَّتْ -أى الغنة- مِنْ طُرُقِ كِتَابِنَا عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْبَصْرَةِ وَحَفْصٍ"، وكذا قوله فى الطيبة: "**وهى لغير (صحبة) أيضا ترى**" معناه أنها ثبتت عن هؤلاء من هذه الكتب المذكورة فقط، لا أنها وردت فى كل طريق من طرقهم كما قد يُتَوَهَّمُ، ونظير هذا فى كلامه كثير، فمن

ذلك قوله فى الطيبة:

.....الـــــــــسراط مـــــــع .... ســـــــراط (زن) خلفـــــــا.....

فالسين لقنبل من طريق ابن مجاهد، والصاد من طريق ابن شنبوذ"

وذكر أمثلة نحو هذا ثم قال: "فانظر إلى هذه الإطلاقات عن هؤلاء الرواة مع أنه لا بد من التوزيع المذكور، ولا يُعْرَفُ ذَلِكَ إلا بتتبع الطرق واستقرائها وممارسة الكتب"

قال: "ولا شك أن إطلاقه فى مسألتنا هذه من هذا القبيل، فإنَّ كلا من الغنة وعدمها ثابت يقينا عن ورش، لكن على التوزيع، فله عدم الغنة فقط من طريق الأزرق، والوجهان من طريق الأصبهاني، ولو كان كلامه على عمومه لقرئ بها من طريق المغاربة قاطبة وكثير من غيرهم كصاحب التيسير والشاطبية، والعنوان، والكافي، والهادى، والتبصرة، والهداية، وتلخيص العبارات، والتجريد، والتذكرة، وغيرهم، مع أنه نقل اتفاقهم على تركها، فيحصل حينئذ فى كلامه تعارض، فيبطل الاحتجاج به".

قال: "وتعظم الحجة على من ادَّعَاها للأزرق من حيث إنه يخصها ببعض الأحوال دون بعض".

وفرغ المتولى رحمه الله من رسالته البرهان الأصدق والصراط المحقق فى منع الغنة للأزرق فى شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٣.

قال فى الشهاب الثاقب صـ ٨٠: "ثم عَرَضْتُ تِلْكَ الرِّسَالَةَ عَلَى أعيان القراء بالقاهرة فارتضوها، ولم ينكروا شيئا منها، ورجع كل منهم عما كان عليه من إثبات الغنة للأزرق"

قال: "ثم شَذَّ أَحَدُهُمْ فرجع عن ذلك، فسألته عن سبب رجوعه فلم يفد شيئا وأبى إلا ما كان عليه، فرفعت الأمر إلى شيخ الجامع الأزهر، وكان ذلك الرفع فى حدود تلك السنة، فأمر بجمع أكابر القراء،وقرئت هذه الرسالة بمجلسه وهم يستمعون إليها، فانحط رأيه ورأيهم عليها"

قلت: شيخ الأزهر المذكور هو الشيخ مصطفى بن محمد بن أحمد بن موسى العروسي الشافعي المتوفى سنة ١٢٩٣، فكتب ﷺ محضرا بعد إقرار القراء كلام المتولى قال فيه: "الصواب ما تضمنته هذه الرسالة من منع الغنة مع اللام والراء للأزرق عن ورش، وهو الذى لا يفهم من عبارة النشر سواه"[(١)].

فلما سمع قراء طنطا الأحمديين بما حرره المتولى فى رسالته البرهان الأصدق، وبإقرار أعيان القراء بالقاهرة لما حرره من منع الغنة فى اللام والراء للأزرق أنكروا عليه ذلك واستعظموه.

قال المتولى صـ ٨٢: "ثم جاءنى من عندهم ورقة مكتوب فيها كلام الميهي والمنصوري والطباخ والفَشْنِي وصاحب الإتحاف وابن الناظم".

فكتب ﷺ سؤالا لهم قَدَّمَ بَيْنَ يَدَيْهِ ذكر الكتب التى أسند منها ابنُ الجزري ﷺ الطرق الخمسة والثلاثين للأزرق عن ورش، وذكر فيه طرق قصر البدل وتوسيطه وإشباعه مع الراء المضمومة، ومع توسط ﴿شَيْءٍ﴾ ومده، ثم قال صـ ٧٧: "فبينوا لنا من أي طريق من تلك الطرق وردت الغنة عن الأزرق مع اللام والراء حتى تعزى إلى طريق معينة كما تعزى هذه الأحكام المذكورة وغيرها إلى طرقها"

---

(١) انظر تحقيق الأستاذ نادر العنبتاوي لرسالتى المتولى البرهان الأصدق والشهاب الثاقب صـ ٦٥، والله أعلم.

قال: "ثم ما ذكره الميهي من تخصيصها بقصر البدل ومده مع توسط ﴿شَيْء﴾ وترقيق الراء المضمومة فيهما يدل على أنها وردت من طريق معينة فيلزم بيانها، وما حجة الميهي فى ذلك، وما ذكره صاحب الإتحاف وابن الناظم لا يصلح أن يكون جوابا عنه، لأنه هو وكلام الطيبة سواء".

يعنى أن كلام المذكورين مطلق بالغنة عن نافع من روايتيه كما تقدم.

قال: "وأما قول المنصوري: "يحتمل تخصيص وجه الغنة للأزرق بالطويل فى البدل من الكامل مع توسط ﴿شَيْء﴾ والفتح والإمالة..." إلى قوله: "قال ابن الباذش فى الإقناع: قال الأهوازي: الرواية عن نافع وعاصم وابن عامر فى قول أهل العراق عنهم إظهار الغنة عند الراء واللام"، فعلى هذا يأتى وجه الغنة على القصر أيضا" (اهـ من كلام المنصوري) فقد أبعد فيه، لأن القرآن لا يُقْرَأُ بالاحتمال، وأن الكامل لا غنة فيه للأزرق كما فى النشر[1]، وأن صاحب المستنير والنهرواني وصاحب الإقناع ليسوا فى طرق الأزرق، وأن صاحب النشر لم يذكر الغنة من الإقناع رأسا، ولم يذكرها للأهوازي إلا عن روح فقط".

قال صـ ٧٩: "ولئن قلنا بها للأزرق تبعا لما ذكره عن صاحب الإقناع عن الأهوازي لقلنا بها لشعبة أيضا لاندراجه تحت عاصم، ولخرجنا عن طريق الكتاب".

ثم سألهم أن يجيبوا على سؤاله المذكور وأن يمعنوا النظر فى تحرير هذه المسألة ويعزوها إلى طريق من الطرق، ثم عرض هذا السؤال والورقة التى

(١) سيأتى بعد قليل نص عبارة صاحب الكامل والتعليق عليه إن شاء الله.

كتبوها على شيخ الأزهر العروسي، فأمره العروسي أن يبيض السؤال المذكور وأن يكتب نسخة من رسالته البرهان الأصدق، فبعث بهما شيخ الأزهر إلى أستاذ المقام الأحمدي ليجمع الكل فيكتبوا عليها بالإجازة أو يردوا بوجه صحيح، وكان ذلك فى منتصف سنة ١٢٨٤، فلم يصل منهم جواب إلى شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٦ فجاءه ردهم قد كتبه أحد قرائهم وهو الشيخ خليل سراج، وقد وصف نفسه بأنه خادم القراء بمقام أبى فراج قال فيه (انظر صـ ٨٤ من الشهاب الثاقب): "سلَّمنا أن الغنة لم تُذْكَرْ فى طريق من الطرق المذكورة للأزرق، لكن لا نسلم عدم ورودها عنه فى غيرها لأنها وردت فى المستنير والإقناع، فكفانا عزوها إلى هذين الكتابين الصحيحين".

وقال صـ ٨٩: "عدم ذكره للغنة من الإقناع لا يدل على عدم صحتها".

وقال صـ ٨٧: "وقد توبع المنصوي على ما ذكره، وما توبع الإزميري، والمنصوري حافظ لما نقله، فالذى ينبغى أن يكون المنصوري حجة على الإزميري".

فأجاب المتولى صـ ٩٣: "إننا لم نطلب الحجة إلا من تلك الطرق التى هى طرق النشر، ولم نتعرض لغيرها بثبوت ولا نفى"

قال: "ثم إذا ادعيتم ورودها من غير هذه الطرق قلنا هاتوا برهانكم، ولا نكتفى بادعائكم أنها من المستنير والإقناع، لأنكم مقلدون فى ذلك للمنصوري، والحال أنه واهم فى ذلك قطعا، وكلامه يدل على أنه لم يطلع عليهما"

ثم سرد ﷺ ما استدل به على عدم اطلاع المنصوري على الكتابين المذكورين.

وقال الشيخ خليل سراج المذكور صـ ٨٤: "ثم نقول هل تحرم القراءة بما صح فى غير تلك الطرق المذكورة فى النشر؟، ولا يصح منع الغنة للأزرق إلا إن ثبت التحريم، أو الحكم بفساد المستنير والإقناع وتكذيبهما، وصحتهما أمر متحقق يشهد به العلماء الكرام".

فاجاب المتولى صـ ٩٦: "معاذ الله أن نقول بتحريم ذلك، ولكن نقول أقم الدليل ونحن نقبل، وكيف يحكم بفساد المستنير والإقناع وتكذيبهما، والعياذ بالله تعالى، وصحتهما أمر محقق.

وكيف ينسب إليهما حكم اعتمادا على قول مزيف، وأبحاث فرضنا أنها وردت عن الأزرق من هذين الكتابين، وقد تبين أنهما ليسا من طريق الطيبة، وهذا إنما اندرج سهوا وغلطا من المنصوري فلا يعول عليه" (اهـ بتصرف واختصار).

وقال الشيخ خليل سراج صـ ٨٧: "كونهم ليسوا فى طرق الأزرق لا يمنع صحة نقلهم عند صاحب النشر، ولولا حجة نقلهم عنده لأثبت فى بيت الطيبة رمز الأزرق مع رمز الذين لا يغنون، وهو دليل على اعتبار صحة ما قالوه".

قال صـ ٨٦: "ولولا أنه درج فى طيبته على ما درج عليه فى النشر من نقل الغنة عن المستنير لمن ذكر -يعنى نافعا والذين معه- لأثبت رمز الأزرق فى بيت الطيبة مع رمز الذين لا يغنون ولم يتركه، لأن تركه حينئذ إخلال، ولا ضرورة لأن ذكره ممكن مع استقامة الوزن، فكان يقول فى البيت: (وهى لغير صحبة جودا ترى)"

قال: "فترك الرمز بلا ضرورة دليل على أن الغنة ثابتة له، وهذا يدل على أنها وردت فى طريق من الطرق ولم نطلع عليه".

فاجاب الشيخ المتولى ﷺ ص ٩٨: "ألم تعلم أنه لو قال: "(**وهى لغير صحبة جودا ترى**)" لتعينت -يعنى الغنة- لغير مدلول هذا الرمز، وإنما قال: (أيضا) لينص لمن هى لهم على الخلاف، ولو قال (**جودا**) بدل (**أيضا**) لفات ذلك"

قال: "ولا يلزم من ذكر الخلاف لورش ورودها من الطريقين، ولا يصح دخول الأزرق فى هذا الخلاف، إذ لو دخل من جميع طرقه لتعينت له فى كل الوجوه، ولم يكن وجه لتخصيصها ببعض الوجوه، ولم يكن فى النشر أدنى إشارة إلى شيء من ذلك".

قال: "ومما يدل على منعها للأزرق عبارة المنصوري، فإنه -يعنى المنصوري- ذكرها عنه من الكامل، وهو وإن كان من طرقه لا غنة فيه كما هو صريح عبارة النشر[1]، ومن المستنير والإقناع، وتقدم ما فى ذكرهما من عدم التحقيق، مع كونهما ليسا عنه من طريق الطيبة".

وبالغ ﷺ فى الرد عليه وعلى الذين أخذوا بالغنة للأزرق كالمنصوري والأجهوري والميهي والطباخ والفشني، واقتصرنا على أهم ما ذكره ﷺ فى رسالتيه البرهان الأصدق، والشهاب الثاقب، ومن أراد الاستيفاء فليراجع كلامه ﷺ فى هذين الرسالتين فإنه نفيس فى هذا الباب.

---

(١) سيأتى التعقيب على ذلك إن شاء الله، وذكر عبارة صاحب الكامل.

وتابع النَّاسُ بَعْدُ المتولى على ذلك ومنع أكثر القراء الأخذ بالغنة للأزرق اعتمادا على ما حرره ﷺ ومن قبله الإزميري.

ومنهم العلامة محمد جابر المصري فى قواعد التحرير صـ ٤ فقال: "ولا غنة عن أزرق قط للملا".

ومنهم العلامة علي بن محمد الضباع شيخ القراء بالديار المصرية فى رسالته: القول الأصدق فى بيان ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق صـ ٢٤: حيث ذكر أن الأصبهاني انفرد عن الأزرق بالغنة، يعنى فى روايتهما عن ورش.

ومنهم الشيخ أحمد بن عبد العزيز الزيات والشيخ إبراهيم بن علي بن شحاته السمنودي والشيخ عامر بن السيد عثمان فى كتاب تنقيح فتح الكريم فقالوا البيت ١٥، ١٦: "والأزرق ما تلا بها"، وكذا ذكره الشيخ عامر فى فتح القدير صـ ٣٦، ٣٧، وقال الشيخ عامر: "ولم يقرأ الأزرق عن ورش بالغنة"، وقال الشيخ الزيات فى شرح التنقيح صـ ٤٧: "وتمتنع الغنة للأزرق مطلقا".

وغير هؤلاء من فضلاء المقرئين من شيوخنا وشيوخ شيوخنا، وكذا قرأت على جميع من قرأت عليه من طريق الطيبة.

وذكر الأستاذ نادر العنبتاوي فى مقدمة تحقيقه لرسالتى المتولى صـ ٢٠ أن الشيخ محمد بن عبد الحميد الإسكندري -وهو آخر تلاميذ الشيخ العلامة محمد بن عبد الرحمن الخليجي- أقرأه بترك الغنة للأزرق.

قال: وقد سألت الشيخ محمد بن عبد الحميد عن الغنة للأزرق عند اللام والراء فقال لى: "هى ضعيفة عن الأزرق كما حرره الشيخ المتولى، وقرأت

على الخليجي بالغنة كما فى تحريراته، وهكذا كان يقرئ الشيخ الخليجي رحمه الله، إلا أنها ضعيفة".

وذكر غيره من فضلاء القراء أن الشيخ محمد بن عبد الحميد كان يقرئ فى أخريات حياته بالوجهين، وأن من أراد القراءة عليه بمقتضى تحريرات الزيات أقرأه بها".

وبقى قليل من فضلاء المقرئين وإلى يومنا هذا يأخذون بقول المنصوري ومن تابعه من المحررين، ويثبتون الغنة للأزرق على ما تقدم ذكره من الوجوه.

باب فى ذكر النصوص الواردة فيما يتعلق بالغنة للأزرق قبل زمان ابن الجزري

كل هذا، واعتماد أكثر من ذكرناهم من المحررين على النصوص الواردة فى النشر غير ما كان من الإزميري ﵀ حيث إنه توفر لديه عدد غير قليل من الكتب التى اعتبرها ابن الجزري ﵀ أصولا لكتابه وأسند القراءة من هذه الكتب، فكانت تحريرات الإزميري ﵀ أكثر تدقيقا وأقوم طريقة وأصح منهجا وأقرب إلى الصواب، لأنه ﵀ لم يقتصر على ما ورد فى النشر بل قابل ما ذكره ابن الجزري ﵀ بما بين يديه من الكتب، فخرجت تحريراته ﵀ على نحو لم يسبق إليه، ومع ذلك فقد فاته بعض أصول النشر لم تتحصل عنده نسخة منها، ومنها كتاب الكامل فى القراءات لأبى القاسم الهذلي، وهو أحد طرق الأزرق، ومنه أسند ابن الجزري عدة طرق فى طريق الأزرق عن ورش.

وقد صرح ﵀ أنه لم يكن عنده كتاب الكامل فقال فى البدائع (مخطوط ٦٩) وذكر كتاب الكامل: "ولم يكن هذا الكتاب عندى حتى أفتش بطريق القطع".

وأما المتولى ﵀ فإنه اعتمد كذلك على النصوص الواردة فى كتاب النشر وضم إليها كتابى الإزميري عمدة العرفان وبدائع البرهان، كذا نصه ﵀ على أصول منظومته فى التحريرات المسماة: "فتح الكريم فى تحرير أوجه القرآن الكريم" كما فى الروض النضير ١١٧.

وقال صـ١١٨: "وقد من الله علي بعد تمام النظم بالاطلاع على تلخيص

أبى معشر وتلخيص العبارات لابن بليمة، والتجريد والعنوان، وغير ذلك كتحفة الإخوان فى الخلاف بين الشاطبية والعنوان، وتحرير النشر للإزميري أيضا".

وظاهر كلامه أنه لم يتحصل عنده من أصول النشر غير ما ذكر، وأنه لم يكن عنده كتاب الكامل فى القراءات، ويظهر ذلك من اعتماده ﵀ على نصوص النشر عند ذكره مذهب صاحب الكامل كقوله فيما تقدم: " وأن الكامل لا غنة فيه للأزرق كما فى النشر"، ولو كان عنده الكتاب المذكور لذكر عبارة صاحب الكتاب ولم يعتمد على عبارة النشر كما هو شأنه.

ويظهر ذلك أيضا من جوابه على خطاب الأحمديين، لأنه قد سأله الشيخ خليل سراج عن قوله: "وأن الكامل لا غنة فيه للأزرق كما فى النشر" فقال الشيخ خليل سراج: "هذه دعوى يتوقف ثبوتها على دليل، فإن كان دليلها اطلاع الْمُدَّعِى -يعنى المتولى- على "الكامل" فالمنصوري أحق أن نتبعه حتى نطلع، وإن كان دليلها عبارة النشر كما يفيد قول المدعى " كما فى النشر"...." انظر رسالة الشهاب الثاقب صـ ٨٨).

ولم يذكر المتولى ﵀ فى رده عليه أن عنده نسخة من كتاب الكامل، فدل على عدم وجوده لديه، وأنه اعتمد على ما تقدم ذكره من نصوص النشر وتحريرات الإزميري.

ثم إن الله ﷻ مَنَّ عَلَى أهل القرآن بظهور نسخة من هذا الكتاب، وهى نسخة وحيدة بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة المحروسة، وحدثنى شيخنا حامد بن عبد الخالق الجمسي ﵀ أنه كان مع شيخه محمد بن إبراهيم بن سالم صاحب

فريدة الدهر ﷾ ورأى تلك النسخة فى المكتبة المذكورة قد علاها التراب، ولم يكن يعلم بشأنها كثير من الناس.

فشرع الشيخ محمد بن إبراهيم ﷾ فى كتابة نسخة منها بيده، ونسخ منها قريبا من مائة صفحة فرأى الأمر يطول عليه فاتفق مع عامل المكتبة المذكورة على تكملة نسخها، وعندى نسخة مصورة من هذه النسخة التى كانت عند الشيخ أعطانى أياها شيخنا حامد الجمسي ﷾، واعتمدت على صورة من النسخة الأصلية المحفوظة بالمكتبة وكذا تلك النسخة التى كتبها الشيخ محمد بن إبراهيم فى تحقيقى لكتاب الكامل منذ سنوات.

وكنت قد علقت في ذلك التحقيق صـ ٦٩٤ باختصار على نص صاحب الكامل فى الغنة عن الأزرق، حيث قال فيه: "أدغمها بغير غنة حمزة، والأعمش، وخلف، وعلي، ومحمد فى الأول، وورش طريق البخاري والأزرق غير يونس وابن شنبوذ"، وبينت الاضطراب الواقع فيه، وأن مثل هذا النص لا يعتمد عليه فى إثبات الغنة للأزرق، وما زلت أَقْرَأُ وَأُقْرِئُ بترك الغنة عن الأزرق كما قرأت على شيوخى، لعدم صحة هذا الوجه عندى.

حتى أطلعنى بعض أصحابى على رسالة لبعض الفضلاء ذكر فيها النص المذكور، وذكر أنه حجة فى إثبات الغنة لورش من طريق الأزرق، حتى قال فيه صـ ١٩: "إن الغنة عن الأزرق ثابتة ثبوت الجبال الراسيات"، وليس الأمر كما زعم، فبينت لأصحابى أن الصواب عدم الاعتماد على النص المذكور للاضطراب الواقع فيه، وبينت لهم وجه ذلك.

فسألنى بعضهم أن أكتب رسالة فى بيان الراجح فى هذه المسألة، فاستخرت

الله تعالى واستعنت به، وكتبت هذه السطور، وأحببت أن تكون رسالة جامعة لأقوال الأئمة في موضوعها، وسألت الله ﷻ التوفيق للصواب، وأن يرزقني الهدى والسداد والإنصاف، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

فأقول وبالله التوفيق: إن الاعتماد على العبارة المتقدمة لأبى القاسم الهذلي فى كتاب الكامل فى إثبات الغنة عند اللام والراء للأزرق فيه نظر من عدة أوجه:

أولها: أن قوله: "أدغمها بغير غنة ورش طريق الأزرق غير يونس وابن شنبوذ" غير مستقيم، لأن يونس بن عبد الأعلى الصدفي المذكور لا يروى القراءة عن الأزرق، بل هو قرينه، وكلاهما أخذ القراءة عن أصحاب نافع ورش، ومعلى بن دحية وسقلاب بن شُنَيْنَةَ، وانظر ترجمة يونس من غاية النهاية بتحقيقنا (٤/ ١٩٢ رقم ٣٩٤٩)، وترجمة الأزرق يوسف بن عمرو بن يسار (٤/ ١٨٠ رقم ٣٩٣٤)، ولا يعرف ليونس رواية عن الأزرق، ولم يسند الهذلي فى كامله القراءة عن الأزرق من طريق يونس، وعليه فلا يصح استثناء يونس من الرواة عن ورش لأنه لم يرو عنه، وهذا يدل على اضطراب عبارة الهذلي ﵀، وله من نحو هذا الكثير، بينت الكثير منه فى مواضعه من حاشية كتاب الكامل بتحقيقنا.

ثانيها: أننا لو أسقطنا ذكر يونس عبد الأعلى من العبارة المذكورة وافترضنا أنه سهو أو سبق قلم أو غلط من النساخ، واعتبرنا ما ذكره الهذلي من استثناء ابن شنبوذ من الرواة عن الأزرق، فإنه ﵀ قد أسند طريق ابن شنبوذ عن الأزرق من طريقين صريحين -أى صرح فيها بذكر ابن شنبوذ فى الإسناد- وطريق ثالثة محتملة: (انظر الكامل بتحقيقنا ١/ ٢٤٢، ٢٤٣):

أما الطريقان المحتملان:

فأولهما: من قراءته على أبى نصر منصور بن أحمد أو ابن محمد القهندزي على أبى الحسين الخبازي على أبى بكر الشذائي على ابن شنبوذ على إسماعيل النحاس على الأزرق على ورش.

وهذا الطريق هو الذى اختاره ابن الجزري فأسنده فى كتاب النشر غير أنه وهم فى نسب أبى نصر القهندزي فقال فيه: "أبو نصر العراقي"، فأحسبه سبق قلم، لأن الهذلي لم يدرك العراقي، بل روى عنه بواسطة، ولأن العراقي من طبقة أبى الحسين الخبازي، والصواب أنه القهندزي.

ثانيهما: من قراءته على أبى المظفر عبد الله بن شبيب على أبى الفضل محمد بن جعفر الخزاعي صاحب كتاب المنتهى على أبى بكر الشذائي أيضا على ابن شنبوذ بالإسناد المذكور.

وقد أطلق أبو القاسم الهذلي الغنة من طريق ابن شنبوذ عن الأزرق، وظاهره أنه قرأ بالغنة من الطريقين المذكورين، وإلا لذكر له الغنة بالخلاف، ولكل من أبى الحسين الخبازي وأبى الفضل الخزاعي مصنفات فى القراءات، فأما كتاب أبى الحسين الخبازي فمفقود، وأما أبو الفضل الخزاعي، فهذا كتابه المنتهى، قد أسند فيه (صـ ١٢١) طريق ابن شنبوذ من قراءته على أبى أحمد السامري وأبى بكر الشذائي كلاهما عن ابن شنبوذ بإسناده المذكور، وقال الخزاعي فى باب النون والتنوين من المنتهى ٢٠٧: "بإدغامها عند الراء واللام: ورش غير الأصبهاني ويونس إلا ابن عيسى"، ومعناه أن طريق الأزرق بغير غنة"، وكذا رواه أبو معشر الطبري فى جامعه (مطبوع ١/ ١٣٢) من طريق أبى

الفضل الخزاعي وغيره عن أهل مصر جميعا غير يونس بن عبد الأعلى فى روايتهم عن ورش بغير غنة فى اللام والراء، وقد أسند أبو معشر طريق أبى الفضل الخزاعي فى جامعه (مخطوط ٢٣/ ١) من قراءته على أبى الحسن الطُّرَيْثِيثِيّ عن الخزاعي عن أبى أحمد السامري وأبى بكر الشذائي جميعا عن ابن شنبوذ بإسناده كما أورده الخزاعي فى المنتهى.

وأبو الحسن الطريثيثي شيخ أبو معشر له كتاب الكافى فى القراءات، وهو مفقود، لكن روى كتابه هذا أبو إسحاق الْمَرَنْدِيّ فى كتابه قرة عين القراء (مخطوط صـ ١١)، وأسند طريق ابن شنبوذ عن الأزرق من كتاب الطريثيثي المذكور، فلم يذكر الغنة من طريق الأزرق لا من الطريق المذكور ولا من غيره، بل أسند المرندي فى كتابه المذكور كتاب الكامل للهذلي ولم يرو الغنة عن الأزرق من طريق الهذلي ولا غيره، وانظر باب النون والتنوين من كتاب قرة عين القراء (مخطوط ١٦/ ٢)، وانظر أيضا كتاب الفرش، سورة البقرة، قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (مخطوط ٤٣/ ١).

وكذا أسند أبو بكر الروذباري فى جامعه (مخطوط صـ ٨) طريق ابن شنبوذ من قراءته على أبى بكر المروزي عن أبى الفضل الخزاعي بإسناده المذكور، وروى عن الأزرق ترك الغنة عند اللام والراء (مخطوط ١٢٢).

فإن قيل: يحتمل أن يكون أبو الفضل الخزاعي قد قرأ على شيخه أبى بكر الشذائي عن ابن شنبوذ للأزرق بالوجهين الغنة وعدمها، فأثبت فى كتابه أحد الوجهين، وهو ترك الغنة له، وكذا أقرأ أبا الحسن الطريثيثي صاحب الكافى، وأبا بكر المروزي شيخ الروذباري، لأنه هو الوجه المشهور عن الأزرق، وأقرأ أبا

المظفر عبد الله بن شبيب شيخ الهذلي بالغنة للأزرق عند اللام والراء لئلا تنقطع الرواية، أو يكون قد أقرأ أبا المظفر بالوجهين فأقرأ أبو المظفر أبا القاسم الهذلي بوجه الغنة فقط، أو أقرأه بالوجهين فأثبت أبو القاسم فى كامله وجه الغنة، وهذا ونحوه سائغ مقبول عند أهل هذه الصناعة، فلا يضر عدم ذكر أولئك المذكورين لهذا الوجه، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

فالجواب عن هذا أن أبا القاسم الهذلي ضعيف شديد الضعف لا يقبل تَفَرُّدُهُ، وفيه قال الإمام الذهبي: " وله أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات وحشد في كتابه أشياء منكرة لا يحل القراءة بها ولا يصح لها إسناد؛ إما لجهالة الناقل أو لضعفه"، انظر معرفة القراء الكبار ١/ ٤٢٩ (تحقيق طيار قولاج ٢/ ٨١٥ رقم ٥٢٩)، وانظر غاية النهاية بتحقيقنا (٤/ ١٧١ رقم ٣٩٢٩)، وكتابه الكامل مليء بالأغاليط ومخالفة الثقات ما لا يحصر كما بينته فى مواضعه فى ثنايا تحقيقى لكتابه المذكور، وذلك أنه ﵀ أملى كتابه هذا من حفظه بعد أن أضر وعمى، ذكر ذلك الموفق بن أحمد المكي المتوفى سنة ٥٦٨ فى كتابه مناقب الإمام أبى حنيفة ٢/ ٧٩، فمن أجل ذلك وقع له الكثير من الغلط والأوهام ومخالفة الثقات، فمن كان حاله هكذا فإنه يتوقف فيما انفرد بروايته، كيف وقد خالفه الأئمة الثقات الأثبات؟، كيف وأئمة الأداء شرقا وغربا لا يعرف عن أحد منهم أنه روى الغنة عن الأزرق غير ما ذكره الهذلي؟، كيف وأهل مصر الذين اعتنوا بهذه الرواية وهذا الطريق لا نعلم أحدا منهم ذكر هذا الوجه عن الأزرق؟.

يؤيده أن طريق ابن شنبوذ عن الأزرق أيضا عند أبى الكرم الشهرزوري فى المصباح (تحقيق الدوسري ١/ ٢٧٤، ٢٧٥) من طريق أبى الفرج الشنبوذي

عنه، وأبو الفرج الشنبوذي هذا هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون أبو الفرج الشنبوذي الشطوي البغدادي، أستاذ من أئمة هذا الشأن، (انظر ترجمته فى غاية النهاية بتحقيقنا (٣/ ١٢٩ رقم ٢٧٠١)، وهو أضبط أصحاب ابن شنبوذ وأحذقهم وأخصهم به، حتى نسب إليه، فقيل له الشنبوذي لكثرة ملازمته لابن شنبوذ ولاختصاصه به، وروى أبو الكرم ترك الغنة عن الأزرق من طريقه فى المصباح (دوسري ٢/ ٣٧).

فإن قيل: فيحتمل أن يكون أبو القاسم الهذلي قد أخذ هذا الوجه عن شيخه منصور بن أحمد القهندزي عن أبى الحسين الخبازي عن الشذائي عن ابن شنبوذ.

فالجواب عن هذا إضافة إلى ما تقدم من انفراد الهذلي به مع ضعفه فإن منصور بن أحمد القهندزي شيخه هذا مجهول لا يعرف من هو، وترجم له ابن الجزري رحمه الله مرتين فى كتابه فى طبقات القراء فقال في موضع: " "ك" منصور بن أحمد أبو نصر القهندزي -بضم القاف والهاء والدال وبالزاي- الهروي شيخ ضابط نزل غزنة، وروى القراءات عن "ك" أبي الحسين علي بن محمد الخبازي، روى القراءات عنه "ك" أبو القاسم الهذلي، كذا نسبه الهذلي ولعله منصور بن محمد كما سيأتي" انظر غاية النهاية بتحقيقنا (٣/ ٧٥٨ رقم ٣٦٥١).

وقال فى موضع آخر: "منصور بن محمد بن العباس، أبو نصر الهروي نزيل غزنة المقرئ، شيخ متصدر، ولعله منصور القهندزي المتقدم ووهم في نسبه الهذلي، قرأ على أبي الحسين علي بن محمد بن الخبازي، قرأ عليه الأستاذ أبو بكر محمد بن أحمد بن الهيثم الروذباري نزيل غزنة، ونسبه وهو أعرف بأهل بلده والله أعلم" (انظر غاية النهاية بتحقيقنا ٣/ ٧٦٤ رقم ٣٦٥٨).

فَإِنْ سَلَّمْنَا أنهما واحد فإنه لم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقوله: "متصدر" لا يلزم منه أنه ثقة، وأما قوله فى الموضع الأول: " شيخ ضابط"، فقد أجبنا عنه فى الموضع المذكور من غاية النهاية بتحقيقنا، وذلك أنه يظهر من سياق ترجمته أنه اعتمد فيه على الهذلي صاحب الكامل، ولم أر الهذلي وصفه بالضبط، لكن مقدمة كتاب الكامل مفقودة من النسخة التى بين أيدينا منه، فيحتمل أن الهذلي ذكره فى ذلك الموضع، وعلى كل حال فإن الهذلي ضعيف، وتوثيقه إياه لا يعتمد عليه، كيف وقد نقل عن أبى الحسين الخبازي من طريقه ما لم يتابع عليه، وإن كان الظاهر أن الآفة فيه من الهذلي، لكن يظل حال القهندزي هذا مجهولا.

فإن انضاف إلى ذلك ضعف أبى القاسم الهذلي صاحب الكامل لم يكن هذا الطريق عاضدا للذى سبقه، بل طريق أبى المظفر عبد الله بن شبيب عن أبى الفضل الخزاعي أمثل منه وأقوى، وإن كان ابن الجزري ﷺ أسند هذا فى النشر وترك الآخر، وعلى كل حال فإن رواية أبى القاسم الهذلي الغنة من طريق أبى الحسين الخبازي عن الشذائي عن ابن شنبوذ هو مما انفرد به الهذلي، ولا يتابع عليه كما تقدم، والله أعلم.

وبقيت طريق ثالثة عن ابن شنبوذ أسندها أبو القاسم الهذلي فى كامله (١/ ٢٤٣)، وهو طريق غزوان بن القاسم بن غزوان عنه: قال الْهُذَلِيّ: وقرأت بها على أَبِي عَمْرٍو إسماعيل بن عمرو بن راشد الحداد...قال الحداد: وقرأت على غزوان المازني على إسماعيل". "يعنى إسماعيل بن عبد الله النحاس صاحب الأزرق".

كذا أسنده فى الكامل، وقال ابن الجزري فى ترجمة غزوان من غاية النهاية: "وأسند الهذلي قراءته على إسماعيل والصواب على ابن شنبوذ عن إسماعيل" (انظر غاية النهاية بتحقيقنا ٣/ ٦ رقم ٢٥٤٠)، وكذا أسنده فى النشر ١/ ١٠٨ من طريق الهذلي عن شيخه الحداد عن غزوان عن ابن شنبوذ عن النحاس عن الأزرق، وقد جزم به فى غاية النهاية كما تقدم.

ومع أن قراءة غزوان بن القاسم على ابن شنبوذ صحيحة فى ذات الأمر، قد أثبتها جماعة من الحفاظ، إلا أن الذهبي قال فى ترجمته من معرفة القراء الكبار ١/ ١٨٦ (قولاج ٢/ ٦٣٩ رقم ٣٥٩): "قرأ عليه إسماعيل بن عمرو الحداد من قراءته على محمد بن سلمة العثماني صاحب يونس بن عبد الأعلى"، يعنى على ورش، لم يذكر ابن شنبوذ عن النحاس، وهكذا أسنده أبو معشر فى جامعه (٢٢/ ١) من طريق الحداد عن غزوان، وكذا أسنده الهذلي فى موضع آخر من الكامل فى طرق يونس عن ورش (١/ ٢٤٨)، فهذا هو المشهور، فيحتمل أن ابن الجزري اطَّلع على طريق غزوان عن ابن شنبوذ مسندا فى كتاب من الكتب، وليس ذلك ببعيد لما تقدم أن جماعة من الحفاظ أثبتوا قراءته على ابن شنبوذ منهم الحافظ أبو عمرو الداني وشيخه أبو الفتح فارس بن أحمد.

غير أن الهذلي أسقط ابن شنبوذ من الإسناد كما تقدم من كلام ابن الجزري، وقال ابن الجزري أيضا فى ترجمة أحمد بن عبد الله بن هلال من غاية النهاية (١/ ٢٦٨ رقم ٣٣٣): "وأسند الهذلي في كامله في رواية ورش من طريق ابن شنبوذ عن ابن هلال عن النحاس فوهم والصواب ابن شنبوذ عن النحاس من غير ذكر ابن هلال".

ومع ذلك فقد أسند فى كتاب النشر الطريقين المذكورين من طريق أبى القاسم الهذلي صاحب الكامل مع جزمه بوهمه فيهما، وهو يؤيد ما تقدم من اضطراب الهذلي وضعف الوثوق به فى النقل، وهذا كتاب النشر ذكر فيه أنه أسند فيه أصح الطرق عن الأئمة العشرة، وليس هذا ونحوه مما يتحقق به الشرط المذكور.

فأنت ترى ما فى ذلك كله من الوهن والاضطراب، وتقدم ما فى عبارة صاحب الكامل من الاضطراب أيضا، وكيف استثنى يونس بن عبد الأعلى من الرواة عن الأزرق، ويونس من أقران الأزرق قرآ جميعا على ورش، فصارت رواية الغنة فى اللام والراء عن الأزرق من هذه الطرق لا ترجع الرواية فيها إلى إسناد قوي أو مقبول يوثق به، ولا العبارة فيها منضبطة يعتمد عليها أو يوثق بها، وما أحسب ابن الجزري ﵀ ترك ذكر ذلك الاستثناء المذكور إلا لهذا السبب، ولم يكن مثل هذا ليخفى عليه ﵀ مع ما كان عليه حاله من التثبت والضبط والأمانة فى النقل.

ثالثها – أى ثالث الأوجه –: أن ما تقدم من عدم ذكر ابن الجزري لذلك الاستثناء المذكور يحتمل أن يكون لسقوطه فى نسخته من الكامل، وهو مما يدفع إلى الارتياب فى صحة تلك العبارة عن أبى القاسم الهذلي صاحب الكامل، وليس بين أيدينا من كتاب الكامل إلا نسخة وحيدة، وهى مع كونها مقابلة على غيرها من النسخ كما هو ظاهر من الاستدراكات فى الهامش إلا أن فيها مواضع خالفت فيها نسخة ابن الجزري، وفيها مواضع من تصحيف الناسخ، قد نبهت عليه فى مواضعه عند تحقيقى للكتاب المذكور، وعليه فيكون

الاعتماد على ورود هذا الوجه عن الأزرق فى هذه النسخة الوحيدة، ومع مخالفته لسائر الرواة عن الأزرق فيه مجازفة كبيرة، لا ينبغى أن يقدم على الرواية والأخذ بها هكذا على هذا الوصف المذكور دون معضِّد، وينضاف إلى ذلك ما تقدم ذكره عن أبى إسحاق المرندي صاحب كتاب قرة عيون القراء، وأنه أسند كتاب الكامل فى كتابه المذكور فلم يرو الغنة فيه من طريق الهذلي صاحب الكامل، وهذا مما يقوى الريبة فى ثبوت النص المذكور عن الهذلي ويقوى احتمال وقوع الغلط فى هذا الموضع فى نسخة المكتبة الأزهرية.

رابعها: أن ابن الجزري لم يقرأ بهذا الوجه تلاوة من كتاب الكامل كما يظهر من عبارته فى النشر، وذلك أنه لم يقرأ بكتاب الكامل تلاوة على أحد من شيوخه، فقال فى النشر ١/ ٩٢ فى مبحث الكتب وذكر كتاب الكامل: " وَقَرَأْتُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ بِمَا دَخَلَ فِي تِلَاوَتِي مِنْ مُضَمَّنِهِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ وَغَيْرِهَا عَلَى الشُّيُوخِ الْأُسْتَاذِ أَبِي الْمَعَالِي مُحَمَّدِ بْنِ اللَّبَّانِ الدِّمَشْقِيِّ وَالْعَلَّامَةِ أَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ الصَّائِغِ وَالْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ مِنَ النَّحْلِ عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْجُنْدِيِّ..."، وقال فى ترجمة أبى القاسم الهذلي صاحب الكامل من غاية النهاية (٤/ ١٧٨ رقم ٣٩٢٩): "وآخر من رواه تلاوة فيما نعلم ابن مؤمن الواسطي، قرأته أنا على الشيخين إبراهيم بن أحمد الإسكندراني ومحمد بن النحاس بإجازة الأول وسماع الثاني لبعضه بسندهما"، وابن مؤمن هذا هو: عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه هبة الله نجم الدين أبو محمد الواسطي الأستاذ العارف المحقق الثقة المشهور كان شيخ العراق في زمانه، وهو صاحب كتاب الكنز فى القراءات وغيره، توفي

-رحمه الله تعالى- ببغداد في العشرين من شوال أو القعدة سنة أربعين وسبعمائة، ولم يدركه ابن الجزري، وانظر ترجمته فى غاية النهاية بتحقيقنا (٢/ ٤٥٣ رقم ١٨٠٥).

وهذا وإن كان عندنا مما تتحمله الإجازة وتصح التلاوة به إن ثبتت صحته إلا أنه عند بعض المعاصرين ممن يقولون بعدم جواز الأخذ بوجه من الوجوه فى القرآن إذا انقطع الاتصال الأدائي بيننا وبين المروي عنه هذا الوجه، ومن القائلين بهذا الأستاذ الفاضل صاحب الرسالة المذكورة فى ثبوت الغنة من طريق الأزرق، وله تأليف فى هذه المسألة انتصر فيها لهذا المذهب.

خامسها: انقطاع الاتصال الأدائي بهذا الوجه بين ابن الجزري ومن بعده إلى أيام المنصوري، ولأنه لا يُعْلَمُ من تَقَدَّمَ المنصوريَّ فى القول بالغنة عن الأزرق، ولا نعلم أن ابن الجزري أقرأ به أحدا من أصحابه، بل إنه يظهر من عبارة بعض أصحابه أنه لم يأخذ به عليه، يؤيده ما وقع فى بعض النسخ العتيقة من كتاب النشر، ومنها النسخة التى كتبها بخطه تلميذُ ابن الجزري نصر بن محمد بن نصر الله الكازروني[1]، وذلك فيما زاده على كتاب النشر بين أبواب الأصول وباب فرش الحروف، وهذه الزيادة هى التى يقال أنها الجزء المفقود من كتاب النشر، وكذلك اشتهرت عند الناس، وسماها بعض أساتذتنا من المحققين: الملحق على كتاب النشر، وذلك أن ابن الجزري رحمه الله بعد أن فرغ من باب جمع القراءات وإفرادها من كتاب النشر أراد الله رحمه أن يذكر أمثلة

(١) النسخة المذكورة محفوظة بمكتبة السليمانية بتركيا تحت مجموعة كارولان رقم ٢٤، وعندى نسخة مصورة منها أرسلها إلي بعض شيوخى.

تعين الطالب على جمع القراءات من طريق كتابه، والظاهر أنه لم ينشط لإتمامه، فأتمه تلميذه نصر الكازروني المذكور، فقال صـ ٢١١/ ٢ (انظر النشر بتحقيق الأستاذ سالم الجكنى ٣/ ١٦٣٢): "التاسع -يعنى من الأمثلة-: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ إلى ﴿مُؤْمِنِينَ﴾: فيها بالتركيب ثلاثة ﴿إِسْرَائِيلَ﴾- فى ثلاثة ﴿ءَايَةٍ﴾؛ تسعة، فى وجهى ﴿كَهَيْئَةِ﴾، وفى وجهى ترقيق ﴿طَائِرًا﴾ وتفخيمه؛ ستة وثلاثون؛ فى وجهى الترقيق والتفخيم من ﴿تَدَّخِرُونَ﴾؛ اثنان وسبعون، فى وجهى إمالة ﴿الْمَوْتَى﴾ وفتحها؛ مائة وأربعة وأربعون وجها، يصح منها بلا شك أربعة عشر وجها.... ثم سردها.

فلم يذكر الغنة فى قوله ﴿مِن رَّبِّكُمْ﴾ ولو احتمالا.

وقال أيضا صـ ٢١٢ (انظر النشر بتحقيق الجكنى ٣/ ١٦٣٧): التاسع عشر: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ إلى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا ءَايَاتِ اللهِ هُزُوًا﴾: فيها بحسب التركيب اثنا عشر وجها: باعتبار وجهى ﴿طَلَّقْتُمُ﴾ فى وجهى ﴿ظَلَمَ﴾، وهى أربعة فى ثلاث ﴿ءَايَاتِ﴾، يصح منها سبعة....ثم سردها.

فلم يذكر أيضا الغنة فى قوله تعالى: ﴿ضِرَارًا لِتَعْتَدُوا﴾ ولو احتمالا، وظاهره أنه لم يقرأ بالغنة عند اللام والراء للأزرق على شيخه ابن الجزري.

وهذا الوجه كالذى قبله هو حجة على مذهب الذين يقولون أن انقطاع الاتصال الأدائي فى وجه من القراءة أو رواية من الروايات يمنع من القراءة بذلك الوجه أو تلك الرواية، وأما على القول الراجح عندنا هو مما تتحمله الإجازة إن صحت الرواية وثبت الوجه عن المروي عنه، والله أعلم.

فتبين بما ذكرناه أن الغنة فى النون والتنوين عند اللام والراء لم تثبت عن ورش من طريق الأزرق من وجه صحيح يعتمد عليه، وأما ما نقله المنصوري رحمه الله عن ابن الباذش من قوله: "قال ابن الباذش فى الإقناع: قال الأهوازي: الرواية عن نافع وعاصم وابن عامر فى قول أهل العراق عنهم إظهار الغنة عند الراء واللام"[1].

فالجواب عنه أيضا من عدة أوجه:

أولها: أن هذه الطريق ليست مسندة فى طرق النشر، ولم يذكرها ابن الجزري فى مبحث الطرق.

ثانيها: أن العبارة المذكورة فيها إجمال كعبارة ابن الجزري فى النشر وغيره، ومعناها أن الغنة فى اللام والراء قد صحت عن نافع من روايتى ورش وقالون، وليست دليلا على ثبوت الغنة من طريق الأزرق عن ورش.

ثالثها: أن طريق الأزرق عن ورش من طريق الأهوازي أسنده ابن الباذش من قراءته على أبي القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف بن سعيد إمام المسجد الجامع بقرطبة، على أبي القاسم عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب المقرئ بالأندلس، وقرأ بها على أبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأهوازي بدمشق، وأخبره الأهوازي أنه قرأ على أبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الخرقي بالأهواز، وأخبره أنه قرأ على أبي بكر بن سيف، وقرأ ابن سيف على أبي يعقوب الأزرق، على ورش، على نافع. [انظر الإقناع ١٤].

---

(١) انظر الإقناع ١٠٤.

وقال ابن الباذش فى الإقناع ١٠٤: "وقال الأهوازي: الرواية عن نافع وعاصم وابن عامر في قول أهل العراق عنهم إظهار الغنة عند الراء واللام، وكذلك ذكره أبو بكر النقاش عن ابن كثير فيما حدثني أبو بكر الضبي عنه، وقَرَأَةُ البغداديين على إدغامها عندهما عن الجماعة".

قال ابن الباذش صـ ١٠٥: وأهل الأندلس والمغرب، على ما حُكِيَ عن البغداديين من إذهاب الغنة، يأخذون للجميع، وبه قرأت على أبي رضي الله عنه وسائر من لقيت إلا أبا القاسم رحمه الله فإني قرأت عليه من طريق ابن حَبَشٍ عن أبي شعيب، والنقاش عن ابن ذكوان، بالغنة فيهما، ومن طريق الشنبوذي والثَّغْرِيّ عن ابن الأخرم، عن ابن ذكون، بالغنة في الراء وحدها، ومن طريق السلمي عن ابن الأخرم بلا غنة فيهما. وحدثني بسنده إلى الخزاعي أن الحلواني روى عن هشام الغنة في اللام وحدها.

قال: "والآخذون بالغنة في الراء واللام كثير جدا عن جميع القراء، وإنما ذكرت من قرأت له بها من طرق هذا الكتاب" (اهـ).

وهؤلاء الذين ذكرهم ليس فيهم ذكر لطريق الأزرق عن ورش، بل ليس فيهم ذكر لورش ولا قالون ولا نافع جملة.

رابعها: أن الخرقي شيخ أبى علي الأهوازي المذكور فى إسناد ابن الباذش فى رواية ورش، الخرقي هذا مجهول لا يعرف إلا من جهة الأهوازي، والأهوازي متهم من جهة شيوخه، فإن الكثير منهم لا يعرفون، وقال الذهبي فى معرفة القراء (قولاج ٢/ ٦٤٦ رقم ٣٦٧): "محمد بن عبد الله بن القاسم أبو بكر الخرقي، المقرئ: شيخ لا يعرف"، وكان الحافظ الذهبي قد ذكر معه سبعة

غيره من شيوخ الأهوازي ثم قال الذهبي: "فهؤلاء المشايخ الثمانية لا أدرى من أين أتى بهم الأهوازي، ولا أين كانوا مطمورين..."، وانظر أيضا غاية النهاية بتحقيقنا ٣/ ٤٥٩ رقم ٣١٧٢)، وقال ابن الجزري فى النشر ١/ ٢٦٣ فى باب البسملة: "وَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْخِرَقِيُّ عَنِ ابْنِ سَيْفٍ، عَنِ الْأَزْرَقِ، عَنْ وَرْشٍ أَنَّهُ تَرَكَ الْبَسْمَلَةَ أَوَّلَ الْفَاتِحَةِ فَالْخِرَقِيُّ هُوَ شَيْخُ الْأَهْوَازِيِّ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْقَاسِمِ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْأَهْوَازِيِّ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ عَنْ وَرْشٍ، بَلِ الْمُتَوَاتِرُ عَنْهُ خِلَافُهُ".

خامسها: أن طريق الأهوازي المذكور قد أسنده أبو معشر فى جامعه ٢٣/ ٢، وتقدم أن أبا معشر لم يذكر الغنة عند اللام والراء للأزرق لا من طريق الأهوازي ولا من طريق غيره، وطريق الأهوازي ذاته عند أبى بكر الروذباري فى جامعه (مخطوط صـ ٨)، وتقدم أيضا أن أبا بكر الروذباري لم يذكر الغنة للأزرق عن ورش، لا من طريق الأهوازي ولا من طريق غيره.

فثبت بهذا كله أن الغنة عند اللام والراء للأزرق عن ورش لم تثبت بطريق صحيح يعتمد عليه ويوثق به، فكيف يقال أن الغنة عن الأزرق ثابتة ثبوت الجبال الراسيات، وكيف يؤخذ بها من هذا الطريق مع ما تقدم بيانه من ضعف الحجة فيه وانقطاع الأسانيد واضطراب العبارة وضعف النقلة، والله الموفق وهو يهدى السبيل.

التعقيب على رسالة
غنة الأزرق بين النفى والإثبات

ولم يبق بعد هذا البيان إلا التعقيب على بعض ما جاء فى الرسالة المذكورة، ولكن قبل أن أشرع فى ذلك أود أن أبين أنه ليس المراد بهذا التعقيب النيل من أصحاب المذهب المذكور أو من صاحب الرسالة المذكورة أو الحط من شأنهم، ولا يمكن أن ننكر فضل الذين يخدمون كتاب الله ﷻ ويقومون على تحرير طرقه وتصحيح رواياته، كيف وقد أعلى الله ذكرهم وبين فضلهم فى غير موضع من كتابه، وكذا ذكر رسول الله ﷺ فضلهم على سائر الأمة فقال ﷺ: «**إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ**»، قِيلَ: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**أَهْلُ الْقُرْآنِ هُمْ أَهْلُ اللهِ وَخَاصَّتُهُ**» [رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ وَأَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بِإِسْنَادٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وانظر النشر ١/ ٥].

وإنما المقصود رد الأقوال الباطلة لا أصحابها، ومرادنا الوصول إلى الحق ورد الباطل لا النيل من أساتذتنا وشيوخنا، ولا يمكن أن يبلغ أَحَدٌ النيل من أهل القرآن، كيف وهم أهل الله وخاصته كما تقدم ذكره من قول الصادق المصدوق ﷺ، والحق بغية المؤمنين، وكل منا يؤخذ من قوله ويرد عليه، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وهو الهادى إلى سواء السبيل. فأقول وبالله التوفيق:

أولا: أَكْثَرَ أستاذنا الفاضل فى كتابه من الاستدلال على عدم وجود نسخة من كتاب الكامل عند الإزميري والمتولى رحمهما الله، فصار كلما ظهر ذلك من عبارة أحد منهما شرع يقول: "وهذا يدل على أنه لم يكن عنده نسخة من الكامل" وكرر هذا القول فى مواضع كثيرة من رسالته، ولم يكن ثم حاجة إلى ذلك لأنهما رحمهما الله لم يزعما أنه كانت عندهما نسخة من كتاب الكامل، بل

نص الإزميري على ذلك صراحة كما تقدم، وكذا المتولى صرح بذكر مصادره، وليس من بينها كتاب الكامل، بل إنه لما حاججه الشيخ خليل سراج الأحمدي بأنه لم يطلع على كتاب الكامل لم يعقب على كلامه أو ينكر عليه قوله ذلك كما تقدم ذكره أيضا، وكان يكفي أستاذنا الكريم أن يذكر أدلته على ذلك فى موضع واحد من رسالته، ولأن الاعتماد فى إثبات الحكم يكون على النصوص دون أقوال الأئمة، إذ لو فرضنا أنه قد وجد عندهما نسخة من الكتاب المذكور وحصل وهم منهما أو سقط فى نقل العبارة أو وقع سقط فى نسخة من النسخ أو نحو ذلك، لكان الاعتبار فى إثبات الوجه الساقط على النص الوارد دون قولهما، والحكم يؤخذ من المصدر الصحيح لا مما وقع فيه الغلط.

ثانيا: جزم أستاذنا الفاضل بوقوع السقط أو التحريف فى عبارة ابن الجزري فى النشر وسماه السقط التاريخي فى عبارة الهذلي، وأن الإزميري والمتولى قد اغترا بالنص الوارد فى النشر -كذا عبارته: "اغترار الشيخين الكريمين بنص النشر- ولا يظهر لى وجه لذلك الجزم بوقوع السقط أو التحريف المذكور مع أنه لم يكن لدينا إلا نسخة واحدة من كتاب الكامل، وهى نسخة المكتبة الأزهرية، وفيها ما فيها من التحريف فى مواضع كما تقدم ذكره، وكما بينته فى مواضعه أثناء تحقيقى للكتاب المذكور، وشأن تلك النسخة شأن كل كتاب غير كتاب الله لا يخلو من خطأ، ولم أره حفظه الله قد ذكر احتمال أن يكون ما وقع فى هذه النسخة الوحيدة عندنا تحريفا أو غلطا من الناسخ، أو انتقالا للعبارة عليه من موضع إلى موضع، وهذا مع ما فى العبارة المذكورة من الاضطراب كما سبق بيانه فى موضعه، وذهب أستاذنا إلى أن هذه العبارة كافية

فى إثبات الغنة عن الأزرق ثبوت الجبال الراسيات، فنقول: كيف وقد قيل؟!، وهذا مع ما تقدم عن أبى إسحاق الْمَرَنْدِيّ صاحب كتاب قرة عيون القراء وموافقته لابن الجزري وأنهما جميعا لم ينقلا الغنة عن الأزرق من طريق الهذلي، بل نفاه ابن الجزري عنه صراحة وهو الذى يفهم من عبارة الْمَرَنْدِيّ.

ثالثا: لم يذكر أستاذنا الفاضل احتمال أن يكون ابن الجزري قد اطلع على هذه الزيادة، لكنه لم يذكر ذلك لضعف هذا الوجه عنده، ولأن الغنة لا تعرف عن الأزرق، ولانفراد الهذلي بها مع ضعفه، ونقول: قد كان ابن الجزري رحمه الله من الأئمة الحذاق الذين ندر وجود مثلهم، فيحتمل أنه أسقط ذكر هذه العبارة للاضطراب الواقع فيها كما قدمنا، وإن كان هذا الاحتمال بعيدا لأنه لم يكن ذلك من عادته، بل إنه غالبا ما يذكر ما كان من نحو هذا من انفرادات الأئمة والمصنفين، لكن يحتمل أنه اطلع عليه ولم ينشط لذكره أو رغب عن ذلك لإرادة الاختصار، واعتمد على معرفة أهل الفن بعدم ورود ذلك الوجه من طريق الأزرق عن ورش، أو نحو ذلك، والله أعلم.

رابعا: قوله حفظه الله صـ ٢٠: "فاستثنى الإمام الهذلي روايتين عن الأزرق، وهى يونس وابن شنبوذ، أى أن لهما (لغتة)[1] في اللام والراء"، كذا في النص، ومراده: "لهما الغنة في اللام والراء"، وهذا وهم منه لأن يونس بن عبد الأعلى يروى القراءة عن ورش لا عن الأزرق، بل هو من أقران الأزرق، وقد تقدم الكلام على هذا.

---

(١) كذا في النسخة التى وصلتنى من الرسالة المذكورة، وما فيها من نحو ذلك من التصحيف غير قليل، أصلح الله أحوالنا.

خامسا: قوله صـ ٧: "لم يُؤْثَرْ في كتب المتقدمين، وحتى عصر الإزميري بما أُثِرَ عنه من نفى الغنة للأزرق، فكان الشيخ الإزميري هو أول من صدع بهذا الحكم" (اهـ)، قلت: "وهذه مجازفة كبيرة، إلا إن كان بعد استقراء كتب المتقدمين كافة، وأين السبيل إلى ذلك، وأئمة القراءة فى هذه الأمة لا يمكن حصرهم ولا استقصاء كتبهم؟، وكان الأولى أن يقول: "لا نعلم ذلك ورد فى كتب من تقدم الإزميري، أو نحو ذلك، ويتوجه السؤال هاهنا أيضا إلى الأستاذ الكريم: "من الذى تعلمه من أئمة القراءة أو المصنفين قد صرح بذكر الغنة عن الأزرق قبل أيام المنصوري غير ما تقدم ذكره من النصوص المطلقة عن نافع من دون تفصيل، وما تقدم من العبارة المضطربة في نسخة من كتاب الكامل؟؟"، وهذا بالإضافة إلى ما تقدم ذكره من الأدلة على عدم أخذ أئمة القراءة بالغنة من هذا الطريق.

سادسا: قوله حفظه الله صـ ١١ "إن الشيخ المتولى أحالنا في الروض النضير إلى كتابه الآخر "البرهان الأصدق، والشهاب الثاقب"، وأنه قد بين ذلك أتم بيان في تلك الرسالة" (اهـ)، وصواب العبارة: "كتابيه: البرهان الأصدق والشهاب الثاقب"، أو: "ورسالتيه"، لكون كل منهما رسالة بذاتها، وتقدم تفصيل ذلك.

سابعا: قوله يرحمه الله صـ ١٨: "ومن خلال هذه النصوص يتبين لنا أن موقف ابن الجزري من الغنة لم يختلف في سائر كتبه بثبوت الغنة عن جميع القراء إلا قراء الكوفة"، وقوله بعد ذلك بقليل: "حافظ ابن الجزري على استثناء الكوفيين من الغنة" (اهـ)، والصواب أن يقال: "قراء الكوفة غير حفص"،

و"الكوفيين غير حفص"، وهذا مع أنه ذكر قبل ذلك قول ابن الجزري في الطيبة: **"وهى لغير صحبة أيضا ترى"**، وكان لا بد أن يستثنى حفصا لأن عبارته توهم أن الغنة في اللام والراء لم تثبت عن عاصم مطلقا، وهو خلاف المحفوظ، بل نص ابن الجزري على أنها رويت عن أبى بكر شعبة أيضا كما تقدم من نصوصه حيث قال: "وَأَطْلَقَ ابْنُ مِهْرَانَ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَحَمْزَةَ، وَالْكِسَائِيِّ، وَخَلَفٍ..، وَرَوَاهُ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ عَنِ الْمُطَّوِّعِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عِنْدَ الرَّاءِ، وَعَنِ الشَّنَبُوذِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فِيهِمَا بِوَجْهَيْنِ، قَالَ وَقَرَأْتُ عَلَى شَيْخِنَا الشَّرِيفِ بِالتَّبْقِيَةِ فِيهِمَا عِنْدَهُمَا"، فإن قيل: فإن ثبوت الغنة عن حفص معلوم والإطلاق في عبارته ليس مرادا، وشهرة هذا الوجه عن قد أغنت عن ذكره، قلنا: "كذلك عبارة ابن الجزري في النشر مطلقة بذكر الغنة عن نافع، والإطلاق ليس مرادا، وشهرة هذا الوجه عن الأزرق –أعنى عدم ثبوت الغنة عند اللام والراء له– قد أغنت عن ذكره"، وهذا ونحوه حجة على أصحاب الآخذين بالغنة للأزرق –ومنهم الأستاذ الفاضل صاحب الرسالة المذكورة– في ما احتجوا به من إطلاق ابن الجزري العبارة في طرق ورود الغنة وغير ذلك، ويرد على قول الأستاذ الفاضل في قوله صـ ٢١ وغيرها: "فكيف نستطيع أن نقيد هذا التعميم والإطلاق كما فعل أصحاب التحريرات؟".

ثامنا: قوله حفظه الله صـ ٢٢: "وقد وفقنى الله لسبب آخر يؤدى فى ظاهره للمحررين بمنع الغنة وباطنه على غير ذلك، فقد كشف الإمام ابن الجزري أن الإمام الهذلي عندما أسند فى كامله رواية ورش من طريق ابن شنبوذ، أسندها من طريق ابن هلال عن النحاس، فوهم الهذلي، والصواب: ابن شنبوذ عن النحاس

من غير ذكر ابن هلال"، قال: "ولو افترضنا وجود الكامل بين يدى الشيخين الكريمين المتولى والإزميري فسيمنعان الغنة أيضا لذلك الوهم فى الإسناد، فلعل هذا السبب لبقية المحررين الذين منعوا ممن كان بين أيديهم كتاب الكامل"، وهذا مع أنه قال فى غير موضع أن الغنة عن الأزرق ثابتة ثبوت الجبال الراسيات، فكيف تكون ثابتة ثبوت الجبال الراسيات مع وجود ما يحرك هذا الثبات ويزعزعه، وما يوجد له قادح فى إسناده فإنه لا يوصف بمثل هذا الوصف، وقد بينا فيما تقدم اضطراب أبى القاسم الهذلي فى أسانيده ومخالفته الثقات فى كثير من مروياته، وذكرنا سبب كثرة وقوع ذلك منه ﵀، وأنه أملى كتابه من حفظه بعد أن أضر، فمن أجل ذلك وقعت له الكثير من الأوهام عفا الله عنه ورحمه، ونرجع إلى عبارة أستاذنا الجليل وقوله المتقدم: "يؤدى فى ظاهره للمحررين بمنع الغنة وباطنه إلى غير ذلك"، فلم يبين حفظه الله مراده بقوله: "وباطنه إلى غير ذلك"، وليس يظهر لى معنى لعبارته سوى الإبهام، ولعل مراده أن الإسناد صحيح فى ذات الأمر، وأن الإسناد متصل، ونحن نقول أن هذا الوهم من الهذلي ﵀ لو كان هو الوحيد منه، أو كانت أوهامه قليلة معدودة فإن ذلك لا يخلو منه حافظ من الحفاظ فإن ذلك ليس بقادح، أما وقد كثر منه الوهم والاضطراب على النحو الذى وصفناه، وبينا الكثير منه فى تحقيقنا لكتابه الكامل، فإن ذلك يدفع إلى الإمساك عن الرواية عنه إلا على سبيل المتابعات والشواهد، وأما ما انفرد به فإنه يتوقف فيه حتى ننظر هل نجد له متابعا أو شاهدا يعتضد به قوله، فإن كان كذلك قبلناه وإلا توقفنا عن الأخذ به.

وغفل أستاذنا الفاضل عن ذكر العلة فى إسناد طريق غزوان بن القاسم عن

ابن شنبوذ، وهو الطريق الثانى من الطرق التى أسندها ابن الجزري فى النشر من كتاب الكامل للهذلي، وقد بينا فيما سبق وهم الهذلي فيه أيضا، وعدم وجود المتابع له فيه، والله الموفق، وهو يهدى السبيل.

تاسعا: رده يرحمه الله على الإزميري قوله كما فى صـ ٢٣، ٢٤: حيث قال الإزميري ﷺ فى بدائع البرهان صـ ١٢: "وتمتنع الغنة للأزرق مطلقا، وذكر الشيخ –يعنى المنصوري– الغنة من الكامل للأزرق ولم يذكر للأصبهاني، وهو خطأ فاحش".

فقال أستاذنا الفاضل "أن ذلك مردود على الإزميري من وجوه: أولها: أن المنصوري لم يذكر الغنة من الكامل لمن وقف على كتابه، وإنما ذكرها من المستنير"

ولا أدرى أين هو من قول المنصوري فى تحريراته حيث قال صـ ٤٠ (مخطوط ٧، ٨): "قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا.. ﴾ الآية إلى آخره: يحتمل تخصيص وجه الغنة للأزرق بالطويل فى البدل من الكامل مع توسيط ﴿شَيْءٍ﴾ والفتح والإمالة".

وأخذ أستاذنا يذكر الأدلة ويعددها على قوله المتقدم بما لا طائل من ذكره، ورمى الإزميري بالوهم فى فهم كلام الإزميري، وأن مراد المنصوري كان ذكر حكم البدل من الكامل لا الغنة، ولا أدرى كيف كان فهمه للنص المتقدم عن المنصوري، وقد أخذنى العجب من بعض ما ذكره حفظه الله من الوجوه، كقوله صـ ٢٥: "إن كتاب الكامل ليس بين يدى الإزميري كما ثبت، فكيف يحكم على الشيخ المنصوري بأنه أخذ الغنة منه".

قلت: وحكاية هذا القول تغنى عن الرد عليه.

وكذلك وصفه للإزميري بالاضطراب لأن الإزميري قال: "وتمتنع الغنة للأزرق مطلقا" ثم قال بعد ذلك: "وذكر الشيخ الغنة من الكامل"، فقال الأستاذ الفاضل: "كيف تكون الغنة غير واردة من جميع الطرق للأزرق فى النص الأول، ثم يقول فى الثانى: "وذكر الشيخ الغنة من الكامل"،

قلت: وهذا أعجب من الذى سبقه، وإنما حكاه الإزميري عن المنصوري ليبين بطلانه، ولا أدرى أين كان من قول الإزميري بعد ذلك: "وهو خطأ فاحش"، يعنى ما ذكره المنصوري من الغنة للأزرق وعدمها للأصبهاني من الكامل.

وأعجب منهما ما فَسَّرَ به عبارة المنصوري حيث قال: "أن لفظ "يحتمل" الذى أورده المنصوري فى قوله: "ويحتمل من الكامل" لا يمكن أن يصدق إلا على البدل، وأن كتاب الكامل هو المقصود بالبدل لا الغنة –كذا عبارته– قال: "فكيف يطلق الاحتمال على الغنة وقد جزم بها صاحب النشر عنده" (اهـ)، ولا أدرى أين يمكن أن يؤخذ ما ذكره من جزم ابن الجزري بالغنة للأزرق؟!، وكيف يمكن أن يظن بإمام محقق مثل المنصوري مثل هذا؟، وهل يمكن أن يَحْمِلَ المنصوري كلام ابن الجزري على الجزم بالغنة للأزرق مع كل ما يُرَى من ضعف هذا الوجه؟، ومن كان مثل المنصوري فى إمامته وحذقه لا يمكن أن يجازف مثل هذه المجازفة، وليت شعرى؛ هل جزم ابن الجزري بالغنة للأزرق وذكر البدل على الاحتمال؟!، كيف ورواة مد البدل عن الأزرق متوافرون لا يحصون كثرة، وهل هذا كلام يقال؟!!!، كيف وقد قال ابن الجزري فى النشر ١/ ٣٣٩ فى ذكر مذهب الهذلي فى مد البدل: "ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي قَدْرِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ،

فَذَهَبَ الْهُذَلِيُّ فِيمَا رَوَاهُ، عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَمْرٍو إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَاشِدٍ الْحَدَّادِ إِلَى الْإِشْبَاعِ الْمُفْرِطِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُهُ عَنْهُ فِي الْمَدِّ الْمُنْفَصِلِ كَمَا تَقَدَّمَ. قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ سُفْيَانَ الْقَرَوِيِّ وَأَبِي الْحُسَيْنِ - يَعْنِي الْخَبَّازِيَّ - عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيِّ يَعْنِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يُوسُفَ أَحَدَ أَصْحَابِ ابْنِ هِلَالٍ"، وهل يخفى مثل هذا على المنصوري حتى يذكر الغنة على اليقين والبدل على الاحتمال؟!!!!!.

والخلاصة أن كلام أستاذنا الفاضل فى هذه المسألة ورده على الإزميري والمتولى وما وصفهما به من الاضطراب والتناقض وقلب الحقائق ففيه الكثير من المجازفة ومخالفة الصواب، واكتفينا منه بهذا القدر لئلا يطول الكلام بلا طائل، ولئلا يُظَنَّ من كلامنا إرادة التجريح فى أساتذتنا الفضلاء، ومن تحقق ما ذكرناه هاهنا سهل عليه الإجابة على سائر كلامه، والله الموفق، وهو يهدى السبيل.

ولو تدبر أستاذنا الفاضل ما انتقد عليه كلا من الإزميري والمتولى بأنهما حملا كلام ابن الجزري ما لا يحتمله، ولأن ابن الجزري أطلق الغنة عن أهل الحجاز ولم يستثن الأزرق، وأن ابن الجزري أراد ذكر الغنة للأزرق، وأنها صحيحة عنده من طريقه، واستدلاله على الإزميري والمتولى بما وقف عليه من عبارة صاحب الكامل، وأن ابن الجزري كان يرى الغنة للأزرق ولذلك أطلق العبارة، ومعناه أنه اعتمد على النص المذكور عن صاحب الكامل حيث لا نص فى غيره على الغنة للأزرق، فكيف يتفق ذلك مع كون ابن الجزري استثناها عن الأزرق من الكامل كما تقدم.

ولا يقال أن الذى فى النشر سقط من النساخ لما تقدم ذكره ولأن عندنا خمس نسخ من كتاب النشر عليها خط ابن الجزري منها النسخة التى قرأها على

ولديه أبى بكر وأبى الخير سنة ٨٠٣، ومنها النسخة التى قرأها بالمسجد الحرام على الشيخ جلال الدين المرشدي وأولاده سنة ٨٢٣، ومنها النسخة التى قرأها على طاهر بن عرب فى أخريات حياته، وعليها بعض إضافات أضافها سنة ٨٢٩، أى قبل وفاته بأربعة سنوات، وهى نسخة الظاهرية، ونسخة قرأها عليه تلميذه شمس الدين النواجي وغير ذلك من النسخ، وليس فى أي من هذه النسخ استثناء ابن شنبوذ عن الأزرق فى الغنة، بل العبارة فيها جميعا واحدة، وكذلك ما نقلناه عن نصر الكازروني تلميذ ابن الجزري وعدم ذكره وجه الغنة ولو احتمالا فى أكثر من موضع فى الملحق الذى أضافه على النشر، وقد قدمنا الإجابة على ذلك بما فيه الكفاية، والله أعلم.

عاشرا: ما ذكره حفظه الله من موقف المحررين وعلماء القراءات قبل وبعد ابن الجزري صـ ٣٢- ٣٥، فإنه عندما حكى مذاهب وأقوالهم العلماء فى الأخذ بالغنة عن الأزرق فإنه قسمهم إلى فريقين لا ثالث لهما، فريق أخذوا بالغنة للأزرق، وفريق منع من الأخذ بالغنة له، وذكر عبارات الأهوازي والإمام ابن الجزري وابنه شارح الطيبة والنويري والبنا التى قدمنا ذكرها، وكذلك ذكر عبارة القباقبي فى الإيضاح أن الغنة وردت عن نافع وعن أهل الحجاز، وعبارة أبى حفص النشار، وعباراتهم جميعا مطلقة كما قدمنا ذكره، غير أن أستاذنا الفاضل أبى إلا أن يحمل عبارتهم على التصريح بثبوت الغنة من طريق الأزرق، وذكرهم ضمن العلماء الذين كانوا يأخذون بالغنة عند اللام والراء للأزرق قولا واحدا لا يستثنى، وهذا بعيد من التحرير وفيه من المجازفة ما لا يخفى، وإن الأمانة العلمية تقتضى أن يُحْمَلَ ما ورد من النصوص المطلقة على ما هى عليه من

الإطلاق وما ورد صريحا فكذلك، وكان ولابد أن يذكر أن عباراتهم محتملة، وأنه لا يمكن اعتبارها دليلا لأحد المذهبين إلا بشاهد أو معضد يقوى احتمال كونها دليلا لذاك المذهب، ثم يذكر أدلته على ذلك وأنها تقوى ما ذهب إليه ذاك الفريق دون الآخر، وقد اتهم أستاذنا الفاضل الإزميري والمتولى وغيرهما بقلب الحقائق، ولم يلتفت إلى صنيع نفسه يرحمنا الله وإياه، فهذا مما نهيب بمن كان مثله من أساتذتنا الفضلاء أن يقع منه نحوه، والله الموفق وهو يهدى السبيل.

حادى عشر: ما تقدم ذكره من انقطاع الأدائي بوجه الغنة عند اللام والأزرق بين الهذلي وابن الجزري وبين ابن الجزري ومن بعده إلى أيام المنصوري، وأن مذهب أستاذنا الفاضل أن هذا الانقطاع قادح فى صحة القراءة بالوجه المذكور.

تنبيه: قول أستاذنا الفاضل صـ ٣ أن الإزميري قرأ على السيد هاشم المغربي، والصواب أن السيد هاشم هو قرأ على الإزميري، وكذا ضبط نسب الإزميري هكذا: "الأزميري" بهمزة مفتوحة، والصواب بهمزة مكسورة.

خاتمة

بعد ما تقدم بيانه وتقريره يرد سؤال، وهو: هل تصح القراءة بالغنة للأزرق من الطرق المذكورة اعتمادا على النص المضطرب في نسخة الكامل التى عندنا؟.

والجواب على ذلك أن التحقيق يقتضى ترك هذا الوجه وإسقاطه من هذا الطريق، ولا يلتفت إلى مثل ذلك النص المذكور، وإن كان قد قرأ به أئمة أعلام وأقرؤوا، فإنهم رحمهم الله مأجورون على ذلك مصيبون لوجه من وجهى الحق، قد بذلوا وسعهم في تحرير المسألة المذكورة وغيرها، ولم يألوا جهدا فى طلب الحق والدليل الموصل إليه، ولكن الذى ينظر في الأدلة التى بين أيدينا على هذه المسألة لا يسعه إلا أن يقول بضعف هذا الوجه، بل ببطلانه، وأن الدليل الوارد فيها لا يعدو أن يكون كالشبهة الضعيفة على الحق المبين لا تكاد تلك الشبهة أن تثبت، بل تنمحى وتزول بأقل الحجج، وليس لنا بد من العمل بالأدلة الواضحة الجلية وترك المشتبه الهزيل، والله سبحانه نسأل أن يوفقنا إلى ما يرضيه عنا وأن يستعملنا في خدمة كتابه وسنة نبيه وأن يرزقنا حسن الاتباع ويكفينا شر الابتداع، إنه سبحانه خير مسؤول وأرجى مأمول.

كتبه

أبو إبراهيم عمرو بن عبد الله

القاهرة فى جمادى الآخر سنة ١٤٣٩

أهم الكتب والمراجع

📖 **كتاب الكامل فى القراءات لأبى القاسم الهذلي** بتحقيقنا طبعة دار سما، توزيع دار اللؤلؤة بالقاهرة والمنصورة.

📖 كتاب جامع الروذباري، تأليف أبو بكر الروذباري.

📖 كتاب قرة عيون القراء لأبى إسحاق المرندي، مخطوط.

📖 **كتاب النشر فى القراءت العشر**: تأليف شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣ هـ) المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ) الناشر: المطبعة التجارية الكبرى.

📖 **كتاب النشر فى القراءات العشر**: تحقيق الأستاذ سالم الجكني.

📖 **تقريب النشر** لابن الجزري المذكور، دار الكتب العلمية.

📖 **كتاب غاية النهاية فى طبقات القراء** لابن الجزري بتحقيقنا، طبعة دار اللؤلؤة.

📖 **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، تأليف: محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النُّوَيْري (المتوفى: ٨٥٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم

📖 **شرح طيبة النشر في القراءات**، تأليف أبى بكر ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

📖 **إتحاف فضلاء البشر بالقراءت الأربعة عشر**، تأليف أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان

📖 **كتاب التنوير فيما زاده فى النشر على الحرز والتيسير**، تأليف الشيخ أحمد بن أحمد الطيبي المتوفى سنة ٩٧٩، تحقيق عبد العزيز بن سليمان المزيني.

📖 **كتاب تحرير الطرق والروايات**، تأليف الشيخ علي بن سليمان المنصوري المتوفى سنة ١١٣٤ هـ، مخطوط،مكتبة الظاهرية ٤٣٢١، والمطبوع طبعة دار الكتب العلمية، وطبعة دار الصحابة.

📖 **كتاب فتح الكريم الرحمن فى تحرير أوجه القرآن**، تأليف العلامة مصطفى بن علي بن عمر الميهي (كان حيا سنة ١٢٢٩).

📖 **نظم هبة المنان فى مشكلات أوجه القرآن** للعلامة محمد بن محمد بن خليل المعروف بالطباخ (كان حيا ١٢٠٥)، مخطوط.

وشرحه **فتح العلي الرحمن شرح هبة المنان** للطباخ أيضا، مخطوط.

📖 **منظومة الخليجي فى التحريرات وشرحه مقرب التحرير للنشر والتحبير** كلاهما للعلامة محمد بن عبد الرحمن الخليجي المتوفى سنة ١٣٨٩.

📖 **إتحاف البررة بما سكت عنه فى نشر العشرة** العلامة مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري الأصل نزيل مصر المتوفى بها سنة ١١٥٦، تحقيق الأستاذين خالد أبو الجود وإيهاب فكري، وكذلك تحقيق الأستاذ جمال شرف، طبعة دار الصحابة.

📖 **بدائع البرهان شرح عمدة العرفان** للإزميري المذكور، نسخة خطية كتبها بخطه العلامة علي بن محمد الضباع.

📖 **تمرين الطلبة البررة الخيرة فى وجوه قراءة الأئمة العشرة**، تأليف السيد هاشم بن محمد المغربي المتوفى بعد ١١٧٩، تحقيق تهانى بنت فيصل بن علي البنيان.

📖 **البرهان الأصدق والصراط المحقق فى منع الغنة للأزرق، والشهاب الثاقب** كلاهما للعلامة محمد بن أحمد المتولى المتوفى سنة ١٣١٣، تحقيق الأستاذ نادر العنبتاوي.

📖 **الروض النضير فى تحرير أوجه الكتاب المنير** للمتولى المذكور، تحقيق خالد أبو الجود.

تراجم لأهم الأعلام
الذين وردت أسماؤهم فى هذه الرسالة

❑ **يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سوادة، أبو القاسم الهذلي البِسْكَرِيّ الأستاذ الكبير الرحال والعلم الشهير الجوال**، ولد في حدود التسعين وثلاثمائة تخمينا، وطاف البلاد في طلب القراءات فلا أعلم أحدا في هذه الأمة رحل في القراءات رحلته ولا لقي من لقي من الشيوخ، قال في كتابه الكامل: فجملة من لقيت في هذا العلم ثلاثمائة وخمسة وستون شيخًا من آخر المغرب إلى باب فرغانة يمينا وشمالا وجبلا وبحرا، ولو علمت أحدا تقدم عليّ في هذه الطبقة في جميع بلاد الإسلام لقصدته، وكانت رحلته في سنة خمس وعشرين وبعدها، قال الأمير ابن ماكولا: كان يدرس علم النحو ويفهم الكلام، وذكره عبد الغافر ونعته بأنه ضرير فكان قد عمي في آخر عمره، وكان قد قرره الوزير نظام الدين في مدرسته بنيسابور فقعد سنين وأفاد، وكان مقدما في النحو والصرف وعلل القراءات، وكان يحضر مجلس أبي القاسم القشيري ويأخذ منه الأصول وكان القشيري يراجعه في مسائل النحو والقراءات ويستفيد منه وكان حضوره سنة ثمان وخمسين وأربعمائة قال الذهبي: وله أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات وحشد في كتابه أشياء منكرة لا يحل القراءة بها ولا يصح لها إسناد؛ إما لجهالة الناقل أو لضعفه، قال ابن الجزري: مات الهذلي سنة خمس وستين وأربعمائة، قلت: بل بقى إلى سنة ثمان وستين أو بعدها، ومولده سنة ٤٠٣، انظر غاية النهاية بتحقيقنا رقم ٣٩٢٩.

❑ **محمد بن أحمد بن الهيثم أبو بكر الروذباري البلخي**، إمام مقرئ محرر أستاذ، تلا بالروايات الكثيرة على أبي علي الأهوازي ومنصور بن محمد الهروي وأحمد بن محمد بن إبراهيم المروزي، قال الذهبي: استوطن مدينة غزنة في أول حد الهند وأقرأ بها القراءات وكان بصيرا بالعلل عالي الرواية، وكان عالما بالقراءات، قال ابن الجزري: هو مؤلف كتاب جامع القراءات لم يؤلف مثله، رأيته بمدينة هراة قد جمع فيه القراءات العشر وغيرها وأتى فيه بفوائد كثيرة بالأسانيد المختلفة، ألفه باسم السلطان أبي المظفر إبراهيم بن مسعود ابن السلطان محمد بن سبكتكين صاحب غزنة وغيرها من الهند، وفرغ منه في يوم الأحد السابع عشر من المحرم سنة تسع وستين وأربعمائة، قال الحافظ ابن عساكر: أنبأ عبد السلام بن عبد الرحيم الهروي المقرئ بمنزله أنبأ أبو بكر الروذباري بغزنة سنة تسع وثمانين وأربعمائة.

❑ **إبراهيم بن محمد بن علي بديع الإسلام أبو إسحاق القواسي المرندي الأذربيجاني الحنفي المقرئ**: صاحب كتاب قرة عيون القراء فى القراءات، جمع فيه كامل الهذلي، والإيضاح والاتضاح والإقناع ثلاثتهم للأهوازي، وغاية الاختصار لأبى العلاء الهمذاني، والكفاية لأبى العز القلانسي، والكافى لأبى الحسن الطريثيثي، والمنهاج لابن ظفر البغدادي، أخذ القراءات عن أبى يعقوب يوسف بن موسى الحنفي المرندي، وتوفى فى ربيع الأول سنة ٥٨٨.

❑ **مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَليّ بن يُوسُف شمس الدين أبو الخير ابن الجزري** الإِمَام الْحجَّة الثبت الْمُحَقق المدقق شيخ الْإِسْلَام سَنَد مقرئي الْأَنَام، ولد رحمه الله بِدِمَشْق الشَّام فِي لَيْلَة السبت الْخَامِس وَالْعِشْرين من شهر

رَمَضَان سنة إِحْدَى وَخمسين وَسَبْعمائة هجرية. وَنَشَأ بهَا وَأتم حفظ الْقُرْآن الْكَرِيم فِي الرَّابِعَة عشرَة من عمره. ثمَّ أَخذ الْقرَاءَاتِ إفراداً على الشَّيْخ أبي مُحَمَّد عبد الْوَهَّاب ابْن السلار. وَالشَّيْخ أَحْمد بن إِبْرَاهِيم الطَّحَّان. وَالشَّيْخ أَحْمد بن رَجَب. ثمَّ جمع للسبعة على الشَّيْخ إِبْرَاهِيم الْحَمَوِيّ. ثمَّ جمع الْقرَاءَات بمضمن كتب عَليّ الشَّيْخ أبي الْمَعَالِي مُحَمَّد بن أَحْمد بن اللبان. ثمَّ فِي سنة ٧٦٨ هـ حج وَقَرَأَ على إِمَام الْمَدِينَة الشَّرِيفَة وخطيبها أبي عبد الله مُحَمَّد بن صَالح الْخَطِيب بمضمن التَّيْسِير وَالْكَافِي. ثمَّ رَحل فِي سنة ٧٦٩ إِلَى الديار المصرية. فَدخل الْقَاهِرَة المعزية وَجمع الْقرَاءَات للإثني عشر على الشَّيْخ أبي بكر عبد الله بن الجندي. وللسبعة بمضمن العنوان والتيسير والشاطبية على أبي عبد الله مُحَمَّد بن الصَّائِغ. وَأبي مُحَمَّد عبد الرَّحْمَن بن الْبَغْدَادِيّ. وَلما وصل إِلَى قَوْله تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ توفى ابْن الجندي. وَورد عَنهُ رَحمَه الله تَعَالَى أَنه استجازه فَأَجَازَهُ وَأشْهد عَلَيْهِ قبل وَفَاته. وَلما أكمل على الشَّيْخَيْنِ الْمَذْكُورين رَجَعَ إِلَى دمشق. ثمَّ رَحل ثَانِيَة إِلَى مصر وَجمع ثَانِيًا على ابْن الصَّائِغ للعشرة بمضمن الْكتب الثَّلَاثَة الْمَذْكُورَة والمستنير والتذكرة والإرشادين والتجريد. ثمَّ على ابْن الْبَغْدَادِيّ للأربعة عشر مَا عدا اليزيدي ثمَّ عَاد إِلَى دمشق فَجمع بهَا الْقرَاءَات السَّبع فِي خَتمه على القَاضِي أبي يُوسُف أَحْمد بن الْحُسَيْن الكفري الْحَنَفِيّ. ثمَّ رَحل ثَالِثَة إِلَى الديار المصرية. وَقَرَأَ بمضمن الإعلان وَغَيره على الشَّيْخ عبد الْوَهَّاب الْقَرَوِي. وَسمع كثيرا من كتب الْقرَاءَات وأجيز بهَا.

وَقَرَأَ الحَدِيث وَالْفِقْه وَالْأُصُول والمعاني وَالْبَيَان على كثير من شُيُوخ مصر

مِنْهُم الشَّيْخ ضِيَاء الدَّين سعد الله الْقزْوِينِي. وَأَجَازَهُ بالإفتاء شيخ الْإِسْلَام الْمُقْرِئ الْمُحدث المؤرخ أَبُو الْفِدَاء إِسْمَاعِيل بن كثير قبيل وَفَاته سنة ٧٧٤ هـ وَكَذَلِكَ أذن لَهُ الشَّيْخ ضِيَاء الدَّين سنة ٧٧٩ هـ وَكَذَلِكَ شيخ الْإِسْلَام الْبُلْقِينِيّ سنة ٧٨٥ هـ، وَجلسَ للإقراء تَحت قبَّة النسْر بالجامع الْأَمَوِي سِنِين، وَأخذ الْقرَاءَات عَنهُ كَثِيرُونَ وَولي قَضَاء الشَّام سنة ٧٩٣ هـ. ثمَّ دخل الرّوم لما ناله بالديار المصرية من أَخذ مَاله فَنزل مَدِينَة بروسة دَار السُّلْطَان الْعَادِل بايزيد العثماني سنة ٧٩٨ هـ فأكمل عَلَيْهِ الْقرَاءَات الْعشْر بهَا كَثِيرُونَ ثمَّ لما كَانَت فتْنَة تيمورلنك سنة ٨٥٥ هـ الَّتِي انْتَهَت بِمَوْت السُّلْطَان بايزيد احتشد تيمورلنك المترجم لَهُ مَعَه وَحمله إِلَى مَا وَرَاء النَّهر وأنزله بِمَدِينَة كش فأقرأ بهَا الْقرَاءَات وبسمرقند أَيْضا. وَمِمَّنْ أكمل عَلَيْهِ الْقرَاءَات الْعشْر بِمَدِينَة كش الشَّيْخ عبد الْقَادِر ابْن طلة الرُّومِي. والحافظ بايزيد الْكشِّي. والحافظ مَحْمُود بن الْمقري شيخ الْقرَاءَات بهَا.

ثمَّ لما توفى تيمورلنك سنة ٨٠٧ هـ خرج مِمَّا وَرَاء النَّهر فوصل خُرَاسَان وأقرأ بِمَدِينَة هراة جمَاعَة للعشرة أكمل بهَا جمال مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الشهير بِابْن افتخار الْهَرَوِيّ، ثمَّ قفل رَاجعا إِلَى مَدِينَة يزْدْ فأكمل عَلَيْهِ الْعشْر جمَاعَة مِنْهُم الْمُقْرِئ الْفَاضِل شمس الدَّين بن مُحَمَّد الدّباغ الْبَغْدَادِيّ. ثمَّ دخل أَصْبَهَان فَقَرَأَ عَلَيْهِ جمَاعَة أَيْضا. ثمَّ وصل إِلَى شيراز فِي رَمَضَان سنة ٨٠٨ هـ فأمسكه بهَا سلطانها بير مُحَمَّد بن صَاحبهَا أَمِير عمر فَقَرَأَ عَلَيْهِ بهَا جمَاعَة كَثِيرُونَ، ثمَّ تيَسّر لَه الْحَج وَأقَام بِالْمَدِينَةِ مُدَّة قَرَأَ عَلَيْهِ بهَا شيخ الْحرم الطواشي وَألف بهَا فِي الْقرَاءَات كتاب نشر الْقرَاءَات الْعشْر ومختصره التَّقْرِيب وَغَيرهمَا.

وَبعد ذَلِك عَاد إِلَى شيراز وَبهَا كَانَت وَفَاته فِي ضحوة الْجُمُعَة لخمس خلون من ربيع الأول سنة ٨٣٣ هـ وَدفن بدار الْقُرْآن الَّتِي أَنْشَأَهَا بهَا.

❑ **محمد بن محمد بن محمد بن على بن محمد بن إبراهيم بن عبد الخالق، محب الدين أبو القاسم بن الفاضل، الشمس النويرى، الميمونى، القاهرى، المالكى، المعروف بأبى القاسم النويري**: ونويرة: قرية من صعيد مصر الأدنى وهى تتبع محافظة بنى سويف حاليا:

ولد- كما بخط والده- فى رجب سنة إحدى وثمانمائة بالميمون، قرية أقرب من النويرة إلى مصر.

وقدم القاهرة فحفظ القرآن، ومختصر ابن الحاجب، وألفية ابن مالك والشاطبيتين، وعرضها على حفيد ابن مرزوق التلمسانى، ومحمد بن محمد بن محمد بن يفتح الله، والولى العراقى، والعز بن جماعة، وأجازوه. وتلا بالعشر على غير واحد أجلهم ابن الجزرى، لقيه بمكة فى رجب سنة ثمان وعشرين حين مجاورتهما، وأجاز له هو والزين بن عياش وغيرهما،ومن شيوخه فيها أيضا الزراتيتي، ولازم البساطى فى الفقه وغيره من العلوم العقلية، وأذن له فى الإفتاء والتدريس، وأخذ العربية والفقه أيضا عن الشهاب الصنهاجى، والفقه فقط عن الجمال الأقفهسى، وحضر عند الزين عبادة مجلسا واحدا، وأخذ العربية وغيرها عن الشمس الشطنوفى، وأخذ عن الهروى فى قدمته الثانية، وقرأ على شيخ الإسلام ابن حجر العسقلانى شرحه للنخبة وأذن له فى إفادتها، وكذا أخذ عنه فى شرح الألفية، وقرأ عليه الموطأ وغيره. وعلى الزين الزركشى صحيح مسلم، وعلى البدر حسين البوصيرى فى الدار قطنى،

ولم يكثر من ذلك، وناب فى القضاء عن شيخه البساطى ثم ترك، ولم يزل يدأب فى التحصيل حتى برع فى الفقه، والأصلين، والنحو، والصرف، والعروض، مع زيادات وشرحها فى نحو عشرين كراسا، وله أيضا مقدمة فى النحو لطيفة الحجم، ومنظومة سماها: الغياث فى القراءات الثلاث الزائدة على السبعة، وهى لأبى جعفر ويعقوب وخلف وشرحها، ونظم النزهة لابن الهائم فى أرجوزة نحو مائتى بيت وشرحها فى كراريس، وعمل قصيدة دون ثلاثين بيتا فى علم الفلك وشرحها، وله شرح طيبة النشر فى القراءات العشر لشيخه ابن الجزرى فى مجلدين. والقول الجاذ لمن قرأ بالشاذ، وكراسة تكلم فيها على قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾، وغير ذلك.

وحج مرارا وجاور فى بعضها، وأقام بغزة والقدس ودمشق وغيرها من البلاد، وانتفع به فى غالب هذه النواحى، وكذا انتفعوا به فى الفتاوى، وكان إماما عالما علامة متفننا فصيحا مفوها بحاثا ذكيّا، آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر، صحيح العقيدة شهما مترفعا على بنى الدنيا ونحوهم، مغلظا لهم فى القول، متواضعا مع الطلبة والفقراء، وربما يفرط فى ذلك وفى الانبساط معهم كبيرهم وصغيرهم، عالى الهمة باذلا جاهه مع من يقصده فى مهمة، ذا كرم بالمال والإطعام، يتكسب بالتجارة بنفسه وبغيره مستغنيا بذلك عن وظائف الفقهاء؛ ولذا قيل: إنه عرض عليه قضاء المقدس فامتنع، بل قيل: إنه طلب لقضاء مصر فأبى، ولكن قيل أيضا إنه ولى قضاء الشام فلم يتم، وابتنى بالخانقاه السرياقوسية مدرسة ووقف عليها ما كان فى حوزته من أملاك وجعل فائضها لأولاده، وكان ابن حجر شيخ الإسلام العسقلانى كثير الإجلال والتبجيل له

معتمدا عليه فى مذهبه، قال السخاوى: سمعت العز قاضى الحنابلة يقول: إنه لم يخلف بعده فى مجموعه مثله، وقد اجتمعت به مرارا بالقاهرة ومكة وسمعت من فوائده وعلقت من نظمه أشياء، مات بمكة فى ضحى يوم الاثنين رابع جمادى الأولى سنة سبع وخمسين وثمانمائة، وصلى عليه بعد العصر عند باب الكعبة، ونودى عليه من أعلى قبة زمزم ودفن بالمعلاة بمقبرة بنى النويرى، وكانت جنازته حافلة، رحمه الله وإيانا.

❑ **أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف ابن الجزري أبو بكر ابن الإمام شمس الدين أبى الخير** وشارح الطيبة: ولد ليلة الجمعة سابع عشر شهر رمضان سنة ثمانين وسبعمائة بدمشق فأدرك الصلاح محمد بن أحمد بن أبي عمر آخر أصحاب ابن البخاري وأجازه وكذلك أجازه المشايخ المسندون إذ ذاك المحب وحضر عند بعضهم وسمع من آخرين، وختم القرآن سنة تسعين وصلى به سنة إحدى وحفظ الشاطبية والرائية وطيبة النشر، ولما جمع أخوه القراءات على ابن العسقلاني آخر أصحاب التقي الصايغ قرأ معه عليه قطعة من أول القرآن وسمع عليه جميع القرآن بالقراءات الاثنتي عشرة بقراءة أخيه أبي الفتح، وسمع أيضا عليه الشاطبية والعنوان وأجازه وسمع العنوان أيضًا بقراءة والده على الصلاح بن البلبيسي، وأجازه الصلاح بن الإعزازي آخر أصحاب ابن مؤمن، ثم رحل به والده إلى مصر مرة ثانية فقرأ القراءات العشر والشاطبية على إبراهيم بن أحمد الشامي وأكمل علي والده أيضًا القرآن بالقراءات العشر، وقرأ عليه كتابي النشر "والتقريب" والطيبة، وسمعها غيره مرة، وحفظ كتبًا وأقرأ وكتب عن الشيخ الحافظ العراقي وغيره

وسمع البخاري من خطيب جامع الحوزة، ولما دخل والده الروم لحقه بكثير من كتبه فأقام عنده يفيد ويستفيد وانتفع به أولاد الملك العادل، وولي الجامع الأكبر البايزيدي بمدينة بروسة وكان في خير وازدياد مع الدين والعفاف الوافر، ثم لما وقعت الفتنة التيمرية بالروم كان مع والده عندما طلبه الأمير تيمورلنك فأرسله عنه رسولًا إلى السلطان الناصر فرج بن برقوق ففارق والده نحو عشرين سنة هو بالروم ووالده بالعجم، فلما يسر الله تعالى لوالده الحج في سنة سبع وعشرين وثمانمائة كتب إليه فحضر عنده واجتمعا بمصر نحو عشرة أيام، وأقام بمصر من شوال وإلى شوال سنة ثمان فحج مع والده سنة ثمان ورجعا جميعًا إلى الديار المصرية، ولما كان بمصر شرح طيبة النشر، ومن قبل ذلك شرح مقدمة التجويد ومقدمة علوم الحديث من نظم والده، وولاه السلطان الأشرف برسباي وظائف أخيه أبي الفتح رحمه الله التي كان أخذها عن والده؛ مشيخة الإقراء بالمدرسة العادلية الكبرى والمشيخة الكبرى بمدرسة أم الصالح وتدريس الصلاحية بدمشق والتصدير بالجامع الأموي وتدريس الأتابكية بسفح قاسيون.

❑ **أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء،** ولد ونشأ في دمياط "ولم يذكر له تاريخ ولادة"، ثم أخذ عن علماء: القاهرة، والحجاز، واليمن، وأقام بدمياط وكان رحمه الله تعالى عالما بالقراءات، ومن مؤلفاته إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، وغير ذلك، توفي رحمه الله تعالى سنة ١١١٧ وهو بالمدينة المنورة، وكان قد قصد الحج إلى البيت الحرام، ودفن بالبقيع رحمه الله تعالى.

❑ **أحمد بن أحمد بن بدر الدين بن إبراهيم الطيبي بكسر الطاء الشافعي النحوي الزاهد:** فاضل دمشقي ولد سنة ٩١٠ هـ قرأ القراءات والفقه على والده، وشمس الدين الكفرسوسي وتقي الدين القارئ وتقي الدين البلاطنسي، كان مدرسا واعظا يعيش من كتابة أوقاف منجك، وتولى إمامة الجامع الأموي مدة طويلة، ودرس بالمدرسة العادلية وبالجامع المنجكي، قرأ عليه إسماعيل النابلسي، وعماد الدين محمد الحنفي، والحسن بن محمد البوريني، وأحمد بن المرزنات المقرئ الصالحي، وأحمد القابوني وغيرهم، له مؤلفات منها فى القراءات وغيرها، بلوغ الأماني في قراءة ورش من طريق الأصبهاني، والمفيد في علم التجويد، والتنوير فيما زاد للسبعة الأئمة البدور على ما في الحرز والتيسير، توفى سنة ٩٨١ هـ، وقيل سنة ٩٧٩ هـ.

❑ **علي بن سليمان بن عبد الله المنصوري:** ولد ﷺ بالمنصورة من مصر، في أواسط القرن الحادي عشر، حفظ القرآن الكريم وتلقى القراءات العشر الصغرى والكبرى على كبار علماء القراءات في وقته، الشيخ سلطان بن أحمد المزَّاحي.الشيخ علي بن علي الشبراملسي. الشيخ محمد البقري، وانتقل إلى بلاد الترك عاصمة الدولة العثمانية آنذاك للتدريس، وكان له جهد وعمل في نشر القرآن والقراءات بها، وله المؤلفات المفيدة فى علوم القراءات وتحريراته اعتمدها المحققون من زمانه وإلى زمان المتولى وبعده، بل إلى يومنا هذا، ومنها تحرير الطرق والروايات في القراءات، وإرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة، وكان شيخ القراء بالآستانة، ومن تلاميذه الذين أخذوا عنه القراءة: الشيخ أحمد حجازي، والأستاذ عبد الله بن محمد يوسف بن عبد المنان، الشهير بيوسف أفندي زاده.توفي في أسكدار عام أربعة وثلاثين ومائة وألف.

❑ **عبد الرحمن بن عبد الله بن حسن بن عمر الأجهوري أبو اللطيف الفقيه المالكي المقرئ سبط القطب الخضيري**: مقرئ عالم فقيه، ولد فى مصر، ودخل الشام وزار حلب، وعاد إلى مصر، فدرس في الأزهر إلى أن توفي، أخذ القراءات عن: عبد ربه بن محمَّد السجاعي، وأبو السماح أحمد البقري، ويوسف أفندي زاده، وأحمد عمر الأسقاطي، ومحمَّد الأزبكاوي، وغيرهم، أخذ عنه القراءة: السيد إبراهيم بن بدوى العبيدي المصري المالكي، وله مؤلفات فى القراءات وغيرها، منها: مشارق الأنوار في آل البيت الأخيار، والملتاذ في الأربعة الشواذ، وغير ذلك. وتوفي رحمه الله بمصر عام ١١٩٨.

❑ **إبراهيم بن بدوي العُبيدي بن أحمد الحسني المقرئ المالكي الأزهري الأحمدي الأشعري المصري بلدا وموطنا ووفاة**: شيخ القراء بالديار المصرية في زمانه، وللعبيدي تنتهي غالب أسانيد قراء مصر والشام المتأخرين، أخذ القراءات عن الشيخ محمد بن حسن بن محمد المنير السمنودي، والشيخ علي بن حسن البدري، والشيخ عبد الرحمن الأجهوري، والشيخ مصطفى العزيزي، أخذ عنه القراءات العشر الشيخ أحمد بن رمضان المرزوقي الحسني شيخ قراء مصر ثم مكة، والشيخ أحمد المعروف بسلمونة، والشيخ علي الحداد، وغيرهم، له التحارير المنتخبة على متن الطيبة، وكان حيا عام ١٢٣٧.

❑ **مُصْطَفَى بْنُ عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ العوفي الميهي**، نسبة إلى قرية (الميه)، إحدى القرى التابعة لمركز شبين الكوم بمحافظة المنوفية: ولد فى حدود، ونشأ فى حجر والده، وأخذ عنه القراءات، وعن الشيخ سالم النبتيتى، ثم تصدر للإقراء، فانتفع به الطلبة،أخذ عنه على صقر الجوهرى، وسليمان

الشهداوى، لـه فتح الكريم الرحمن فى تحرير بعض أوجه القرآن، انتهى منه ضحوة يوم الخميس لإحدى عشرة ليلة بقين من ذي الحجة الحرام اختتام سنة ١٢٢٩، ومقدمة في قراءة حفص من طريق الشاطبية وكان عالما بالتحريرات، واشتهر وذاع صيته، قال عنه الشيخ محمود عامر مراد الشبينى: المقرىء المحقق المحرر المدقق الشيخ مصطفى الميهى.وقال عنه الشيخ عبد الفتاح المرصفى فى هداية القارى:كان عالما جليلا من العلماء الورعين والفضلاء المشهورين في القراءات، وغيرها من العلوم العربية والشرعية، قيل: توفى فى حدود ١٢٣٥.

❑ **سالم النبتيتي**: إمام عالم كبير، من كبار المقرئين فى طنتدا أو طنطا، مشهور بالعلامة النبتيتي، أو بسيدي سالم النبتيتي، وهو من أقران الميهي الكبير والد الشيخ مصطفى الميهي المتقدم ترجمته قبل هذا، وهو من شيوخه الذين أخذ عنهم القراءة كما تقدم، ولم أقف على شيوخه ولا مولده ولا وفاته.

❑ **محمد بن محمد بن خليل الطنتدائي المصري المعروف بالطباخ**: عالم مقدم فى التجويد والقراءات، وغيرها من العلوم العربية والشرعية، اشتهر بين الناس ذكره وذاعت تصانيفه، وانتفع بها الناس، من ذلك: هبة المنان فى تحرير أوجه القرآن، وهو منظومة فى تحرير القراءات من طريق طيبة النشر، وله شرح على تلك المنظومة، وشرحه جماعة من العلماء بعده، ذكر الشيخ عبد الفتاح المرصفي أن وفاته كانت بعد الخمسين ومائتين وألف، وهو العام الذى فرغ فيه من شرح منظومة هبة المنان.

❑ **محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عمر بن سليمان الخليجى العباسي**: ولد فى ٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٢هـ من أبوين صالحين متوسطى الثروة، ولما ولد ابنهما المترجم له سمياه محمدا السعيد، وتمنيا أن يكون من أهل العلم والقرآن فاستجاب الله لهما وصار يرعيانه حتى استظهر القرآن فى أقل من عشر سنين، وعند إتمامه حفظ القرآن سلمه والده إلى الشيخ شحاته السندريسى أحد علماء التجويد والقراءات بالإسكندرية، ثم ألحقه بالمعهد الأنور، وهو على غرار الأزهر الشريف، وتتلمذ على جماعة من شيوخ عصره المبرزين فأخذ الفقه الحنفي عن الشيخ إبراهيم البشبيشى وكذلك العروض وكتب الأدب، وأخذ النحو والصرف عن الشيخ عمر بن خليفة الذى كان يسمى سيبويه زمانه، وأخذ القراءات وعلوم القرآن على الشيخين الجليلين محمد سابق، وعبد العزيز على كحيل شيخى قراء ومقارئ الإسكندرية، وعين قارئا لمقرأة أم حسين بك فى مسجد دانيال سنة ١٣٠٧هـ واستمر بها إلى أن أقره الضَّبَّاعُ رئيسا عليها ولا يزال بها، كما تعين أستاذا ثم ناظرا لمدرسة العروة الوثقى وعين شيخا لمقرأة أبى العباس المرسى وظل شيخا لها لأكثر من عشر سنوات وتوفاه الله وهو شيخ لها، وكانت وفاته سنة ١٣٨٩، وكان عالما جليلا محققا مدققا مؤلفا بارعا. مقرئاً محررا عالما بالقراءات مدرسة كبيرة فى الإسكندرية تخرج عليه كثير من القراء بقى منها الشيخ المعمر مسند الآفاق العلامة الشيخ محمد عبد الحميد عبد الله قال الشيخ عبد الفتاح المرصفى فى كتابه هداية القارئ: وله كتب غاية فى التحرير والضبط وهى جليلة لا يستغنى عنها ولا يستعاض بغيرها وترك تراثا ضخما تتلمذ عليه أعيان المتخصصين من

بعده، ومصنفاته تزيد على خمسة وثلاثين تصنيفا منها: كتاب حل المشكلات وتوضيح التحريرات فى القراءات، كتاب قرة العين بتحرير ما بين السورتين بطريقتين، ونظم تيسير الأمر لما زاده حفص من طرق النشر، وغير ذلك.

❑ **مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري الرومي الحنفي نزيل مصر**: إمام محقق ضابط، من أشهر علماء القراءات والتجويد في زمانه، وصفه الإمام المتولي فقال:هو سيّد من بحث في الشأن، وبصّر وأجاد في القول وما قصّر، ومن وقف على كلامه عرف فضله، وإنما يعرفُ الفضل من الناس ذَوُوه، وناهيك برجلٍ تصدّى لتحرير كتابيْ النشر والطيبة جميعًا، وهذه خصيصة اختص بها، فلم يُزاحمه فيها أحد، فلله درّه من عالم محقق ضابط ثقة، وفوق الثقة بدرجات، قد أوضح المشكلات، وصيّر الخفيات جليّات، قرأ الإزميري بالقراءات العشر الكبرى على الأستاذ يوسف أفندي زاده، وهو قرأ على الشّيخ المنصوري، كما قرأ بالقراءات الأربع الشواذ الزّائدة على العشر على الوزير عبد الله باشا ابن الصدر مصطفى باشا والمعروف بابن الكُوبريلي الحنفي صاحب " الإفادة المقنعة " في القراءات الشاذّة ؛ تحصّل للشيخ الإزميري علمٌ غزيرٌ روايةً ودراية، ألف الإزميري كتاب تحرير النشر، وكتاب عمدة العرفان، ثم شرحه فى بدائع البرهان، والناس على الأخذ بتحريراته والعمل بها إلى يومنا هذا، ورحل الإزميري إلى مصر وتوفّي بها سنة ١١٥٦ .

❑ **محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان الضرير الشهير بالمتولي أو بمتولي واشتهر أيضا بالصدفجي**: ولد سنة ١٢٤٨، وقيل بعد ذلك بسنة أو سنتين وكانت ولادته بخُط الدرب الأحمر بالقاهرة، قرأ القراءات على الدري

التهامي، واشتغل بتلقي القراءات وتلقينها والتأليف فيها حتى فاق أقرانه، فلقب في زمانه بابن الجزري الصغير، ونعت بخاتمة المحققين، ثم انتهت إليه مشيخة المقارئ والإقراء بالديار المصرية سنة ١٢٩٣، وله المؤلفات فى علوم القرآن وغيرها، أهمها فتح الكريم فى تحرير أوجه القرآن العظيم، وشرحه الروض النضير، وعلى كتبه وتحريراته اعتمد الناس من زمانه إلى يومنا هذا، وتوفي يوم الخميس الحادي عشر من ربيع الأول سنة ١٣١٣ عن خمس وستين سنة، ومدفنه بالقرافة الكبرى، بالقرب من باب الوداع رحمه الله.

❑ **علي بن محمد بن حسن بن إبراهيم بن عبد الله المصري، نور الدين الضبَّاع**، شيخ القراء والمقارئ بالديار المصرية: علامة كبير وإمام مقدم في علم التجويد والقراءات والرسم العثماني وضبط المصحف الشريف وعد الآي وغيرها، تلقَّى القراءات على غير واحد من الشيوخ، منهم: الشيخ حسن الكتبي، والشيخ عبد الرحمن الخطيب الشعار، وغيرهما.أخذ عنه القراءة جماعة من فضلاء المقرئين، وله مؤلفات كثيرة في علم القراءات: توفِّي رحمه الله في ١٤ رجب ١٣٨٠ هـ.

فهرس الكتاب

مقدمة الكتاب ٣

أقوال أهل العلم من زمان ابن الجزري فى الغنة عند اللام والراء ٧

النصوص الواردة فيما يتعلق بالغنة للأزرق قبل زمان ابن الجزري .. ٢٨

التعقيب على رسالة غنة الأزرق بين النفى والإثبات ٤٥

خاتمة ٥٦

أهم الكتب والمراجع ٥٧

تراجم لأهم الأعلام الذين وردت أسماؤهم فى هذه الرسالة ٦٠